الجمهوريـة الجزائـريـة الديمقراطيـة الشعبيـة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي لميلة

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

مظاهر التعليل النحوي عند ابي القاسم الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو دراسة وصفية تحليلية.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في اللغة والأدب العربي
تخصص: لغة عربية

إعداد الطالب(ة):
*- اعزيز زينب
*- لزرق فايزة

إشراف
الأستاذ(ة):
سليم مزهود

السنة الجامعية: 2015/2014

** قـال تعالـى **:

بسـم الله الرحمـن الرّحيـم

﴿ وَ قُـــــلْ رَبِّ زِدْنِـــــي عِلْمًـــــا ﴾

« وكم يرفع العلم أشخاصًا إلى رتب ويخفض الجهل أشرافًا بلا أدب »

« لا يزال المرء عالمًا ما طلب العلم فإذا ظنّ أنّه قد علم، فقد جهل »

"يا ربّ لا تجعلنـي أصاب بالغرور إذا نجحت ولا باليـــأس إذا فشلت

بل ذكّرني دائما أن الفشل هو التجربة الأولى التي تسبق النجـاح..."

اللهـــــم آميـــــــن

شكر و عرفان

الحمد و الشكر لله أولا، الذي أنار قلوب عباده المتقين بنور كتابه المبين...

للأستاذ المشرف "س.مزهود" يكون الشكر و التحية ثانيا على عونه ومساعدته

لنا في إخراج هذا العمل إلى النور...

و إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أومن بعيد...

مقدمـــــــــــــــــة

مقدمة:

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، ولم يجعل له عوجا، بشيرا ونذيرا، بلسان عربي مبين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ; المشرف بخير الكتب و أعظيمها شأنا إلى يوم الدين وبعد:

فإن موضوع هذا البحث هو ظاهرة التعليل في النحو عند أبي القاسم الزجاجي من خلال كتابه «الإيضاح في علل اللغو». وهو يستهدف دراسة الجوانب المختلفة هذه الظاهرة والتي تعتبر قضية مفصلية أساسية في النحو العربي وذلك من نشأة النحو العربي إلى القرن الرابع الهجري، هذا القرن الذي يعد أزهى عصور الابتكار في تأليف النحو واللغة وأنه العصر الذي وصل فيه التعليل النحوي إلى أرفع مشارف النصح والاستواء. وقد عاش في هذا العصر القاسم الزجاجي أحد أئمة اللغة والنحو، والتي يتزعمها عن جدارة كل من الخليل وسيبويه وأبي علي الفارسي، والتي تعتقد أن كل من أعلامها جدير بالبحث والدراسة.

وإن ما دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع هو ما خلفته ظاهرة التعليل النحوي من أثار في الدراسات النحوية الحديثة، وما أصبح يوليه النحاة المحدثون من اهتمام بإصلاح النحو وتسييره، وكان ما زادنا رغبة في هذا البحث أن أبا القاسم الزجاجي يأتي في طليعة النحاة الذين اهتموا بالتعليل النحوي، وأفرد له كتبا خاصة.

ومن أجل التمرس في البحث العلمي المنهجي، وهو هدف سام في الحد ذاته. رأينا أن ندلو بدلونا لنخوض قمار هذه الظاهرة النحوية فنتعرف عن مفهوم التعليل النحوي، وأنواعه أو أقسامه ونبين كيف كانت نشأته وكيف كان ارتقاؤه؟ وإلى أي مدى وصل سير تطوره وازدهاره؟ ولماذا اتسمت هذه الظاهرة الغوية عند الزجاجي؟ وكيف وظفها في كتابه الإيضاح؟

وكان اعتمادنا في دراسة هذا البحث على المنهج التاريخي، لأن النبع التاريخي لأي ظاهرة علمية قد يكون أعون للوصول إلى طبيعتها، والاهتداء إلى جل المشكلات المتعلقة بها أو المتفرعة عنها.

وقد أخضت طبيعة البحث أن يكون بعد المقدمة مدخل وثلاثة فصول كل فصل يشتمل على عناصر، وخاتمة عامة وأخيرا فهارس.

- المدخل تناولنا فيه:

أولا: حياة العلامة أبي القاسم الزجاجي صاحب الإيضاح وسيرته الذاتية والعلمية ومكانته العلمية وأثاره الخالدة.

ثانيا: التعريف بكتاب الإيضاح في علل النحو(موضوعه سبب التأليف، منهج قيمته)

- الفصل الأول: التعليل النحوي بين النشأة والتطور.

بدأنا بالحديث عن مفهوم التعليل لغة واصطلاحا، وتطرقت فيه لأقسام العلل، وانتقلنا بعد ذلك الموضوع الرئيسي، وهو نشأة التعليل النحوي خلال القرن الأول الهجري وذلك مع أبي إسحاق الحضري وعيسى بن عمر وأبو عمرو بن علاء ويونس بن حبيب.

- الفصل الثاني: التعليل النحوي فيه القرن الثاني للهجرة إلى الرابع للهجرة.

تتبعنا في هذا الفصل تطور التعليل خلال القرن الثاني للهجرة وكان ذلك مع سيبويه والتعليل النحوي عند المبرد في القرن الثالث هجري.

وخصصنا الحديث عن تطور التعليل النحوي في القرن الرابع الهجري بتقديم نماذج من تعليلات أبرز نحاه هذا العصر لكي تكون دليلا على ما وصل إليه التعليل النحوي في هذا العصر من نضج وازدهار. وكان لابد قبل ذلك من تسليط الضوء على مدى تأثر التعليل النحوي بالمنطق وكيفية تفاعله مع التعليل الفقهي.

- الفصل الثالث: مظاهر و سمات التعليل عند الزجاجي.

وهو الفصل التطبيقي واعتمدنا فيه على كتاب الإيضاح في علل النحو وأخذنا منه نماذج لتعليلات الزجاجي كتعليل لتسمية النحو كذلك وتعليله امتناع الأسماء من الجزم....

وقد أنهينا بحثنا هذا بخاتمة أبرزنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها ثم أعقبنا بالفهرس العام:

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

أهم المصادر والمراجع:

ما يتعلق بحياة الزجاجي وأثاره اعتمد نافيه على كتاب الجمل في النحو للزجاجي وكتابه الإيضاح، وكتاب الزجاجي حياته وآثاره لمازن المبارك وما يتعلق بجهوده ومكانته في التعليل اعتمدنا فيه على كتابة كذلك الإيضاح وكذا كتاب مازن المبارك.

أما فيما يتعلق بالدراسات النحوية عامة اعتمدنا فيه على جملة صالحة من المراجع مثل مازن المبارك وكتابه النحو العربي ونظرية التعليل في النحو لحسن فمن سعيد الملخ، المدارس النحوية لشوقي ضيف.

وأخيرا نتقدم بالشكر الجزيل العميق لأستاذنا سليم مزهود لقبوله الإشراف على هذا البحث، والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته السديدة وخاتم القول شكر الله تعالى والثناء عليه أولا وأخيرا، والصلاة والسلام على خير من اصطفى صلى الله عليه وسلم.

مدخل: التعريف بأبي القاسم الزجاجي وكتابه الإيضاح

أولا: التعريف بابي القاسم

1- نسبه ونشأته.

2- شيوخه.

3- تلامذته.

4- ثقافته.

5- مذهبه النحوي.

6- مؤلفاته.

ثانيا:التعريف بالكتاب

1- أقسام الكتاب ومقدمته .

2- أسلوب الكتاب.

3- غاية الكتاب وقيمته.

4-ملاحظات عن الكتاب.

أولا:التعريف بأبي القاسم الزجاجي:

لم يكتف نحاة ولغوي القرن الرابع الهجري بتفسير الظواهر اللغوية المختلقة , بل راحوا يتسابقون على تعليل هذه الظواهر في مؤلفاتهم ومن هذه الكتب نذكر:"علل النحو" وكتاب " نقد علل النحو", وهما للحسن بن عبد الله المعروف " بلكدة "بضم اللام وسكون الكاف وفتح الذال المعجمة . ومن الكتب المتخصصة بالعلل المؤلفة في هذا القرن نذكر كتاب " العلل في النحو لهارون بن الحائل العزيز النحو" وكتاب الإيضاح في علل النحو" لأبي القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق الزجاجي. واستخلص فيه ما استطاع في علل النحو الذي لم يكن جديدا بكل ما فيه , فكثير من النحويين صنعوا صنع الزجاجي في التعليل, ولكنه كان هاما لإفراده القلة بالتأليف, وكان جديدا في تقسيمه لها.

1- نسبه ونشأته:

هو أبو القاسم عبد الرحمان ابن إسحاق, ولقب الزجاجي نسبة إلى شيخه إبراهيم بن السري أبي إسحاق الزجاج, لملازمته إياه.[1] ولد أبو القاسم بنهاوند, وقيل في الصيمرة,وهي في جنوب همذان أيضا ولذلك نسبوه إلى نهاوند, قال ابن خلكان: « هوا لبغدادي دارا ونشأة الناهوندي أصلا ومولدا »[2].ونسبوه إلي الصيمرة لما ذكر السيوطي, وجمع القفطي النسبيين فقال: « ناهوندي من أهل الصيمرة»[3].

وتدل سيرة الزجاجي على انه كان محبا للعلم , يكثر السعي والرحلة في سبيله , فقد غادر مسقط في إلى العراق , واستقر في بغداد ونشأ فيها, ثم غادرها إلى الشام , فأقام مدة بحلب وانتقل إلى دمشق,فدرس فيها وأفاد, وقيل انه خرج بعد ذلك إلى طبرية ومات فيها .عاش في عصر المقتدر وابن المعتز والرضي.والمتقي والمستكفي ومات في خلافة المطيع حين كانت مقاليد الحكم بيد بني بويه عام 339هـ.

---

[1] أبو القاسم الزجاجي : الجمل في النحو , تح علي توفيق الحمد , مؤسسة الرسالة , بيروت ط1, 1404. 1974 ص7.

[2] مازن المبارك: الزجاجي حياته وآثاره ومنهجه النحوي, دار الفكر, دمشق, ط2. 1404. 1974,ص7.

[3] المرجع نفسه ,ص8

2- شيوخه: تتلمذ الزجاج على يد مشاهير العلماء في عصره , حيث لقيهم في بغداد حاضرة العلم والسياسة آنذاك ومن أبرز شيوخه :

- الزجاج :هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج, المتوفي سنة 311هـ.
- ابن السراج: أبو بكر بن محمد بن السري ابن السراج النحوي المتوفي سنة 316هـ.
- الأخفش الأصغر: هو أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش, المتوفي سنة 315هـ.
- أبوبكر الأنباري : هو أبوبكر محمد بن القاسم الأنباري النحوي ولد سنة 271هـ وتوفي سنة 327 هـ.
- الحامض: هو أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد الحامض, المتوفى سنة 223هـ.
- ابن كيسان: هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان, المتوفي سنة 299هـ.
- ابن دريد: هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي, ولد في عمان سنة 223هـ وتوفي سنة 323هـ.

ومن شيوخ الزجاجي أيضا أبو جعفر محمد بن أحمد بن رستم الطبري , وابن شقير وابن الخياط , وأبو الفضل الملقب « زبيل » وأبو محمد عبد المالك بن مالك الغرير, ومحمد بن العباس اليزيدي[1] . يكون بذلك الزجاج قد تتلمذ على يد كبير علماء عصره , فلم يترك عالما إلا أخذ عنه , وهذا يدل على دأبه ونشاطه, وحسن إفادته من الحركة الثقافية الخصبة في بغداد , مما أتاح له ثقافة وافرة ومتنوعة في علوم العربية المختلفة.

3- تلاميذه:أما تلاميذه فمنهم من أخذ عنه مباشرة ومنهم من انتفع بكتبه وممن تتلمذ عليه عبد الرحمن بن عمر بن نصر, ومحمد بن سلامة, وأبو محمد بن أبي نصر, وأحمد بن علي الجبال الحلبي, وأبو الحسن السبتي , وأبو بكر أحمد بن سلامة بن شرام النحوي أحمد بن محمد بن,وأبو علي الحسن بن علي السفلي,والحسن عبد الرحيم المعروف بأبي الزلازل ومحمد بن سباقة النحوي الدمشقي, وأبو يعقوب إسحاق بن أحمد الطائي , وذكر ابن خير الأشبيلي أن أبا الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن محمد التميمي المقري الأنطاكي

[1] أبو القاسم الزجاجي الجمل في النحو ,ص10, 12.

الجمل ورواه عن الزجاجي نفسه.[1]

ونلاحظ أن أكثر تلاميذي الزجاجي كانوا من دمشق ولعل سبب ذلك أنه أقام في دمشق أكثر مما أقام في غيرها لموقعها حدث وأملى وألف. قال القفطي : « وانتقل إلى الشام فأقام بحلب مدة ثم انتقل إلي دمشق فأقام بها وصنف. »[2]

4- ثقافته:

كانت ثقافته ثقافة عالم عاش في أواخر القرن الهجري الثالث وأدرك أربعين سنة من أواخر القرن الرابع, وعاصر عددا من النحويين الفحول و مع معاصرته لهؤلاء, فقد استطاع الثبات وحقق لنفسه سمعة علمية و مكانة جيدة.

و تظهر لنا سعة ثقافته في مؤلفاته الكثيرة, و ما تتصف به من عمق و تنوع, و كأنه جمع في نفسه ما تفرق عن شيوخه من فنون العلوم, فقد كان منهم من اتسع أفقه في النحوي كالأخفش علي بن سليمان و ابن الخياط وابن شقير, وابن كنيس, فكان الزجاجي مثلهم في سعة العلم بالنحو و ما يتصل به من اختلاف المذاهب وتتشعب الآراء.

"ولم تكن ثقافته عربية مكسب, فقد كان عارفا لبعض اللفات الأخرى وقد ذكر ذلك دون أن يصرح بهذه اللفات أو يعينها, فقال في معرض حديثة عن أقسام الكلام".[3]

وكونها لا تخرج عن اسم أو فعل وحرف:((وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناها كذلك))[4].

4-مذهبه النحوي:

---

[1] أبو القاسم الزجاجي الجمل في النحو ,ص10, 12.

[2] مازن المبارك: الزجاجي حياته وآثاره ومنهجه النحو.ص.11

[3] المرجع نفسه :ص13 .

[4] مازن المبارك: الزجاجي حياته وآثاره ومنهجه النحو.ص13

أما عن مذهبه المحتوي فقد كان الزجاجي واحدا من الذين تلقوا علم البصرة و الكوفة وبسطوا أقوال علماء المذهبين جميعا منتخبين منها ما يرون أن الحق, و كان بعد ذلك أميل إلى البصريين في آرائه وأحكامه.[1]

فقد كان الزجاجي مستقل الشخصية حر الفكر لا هو بالبصري المحض, و لا بالكوفي المحض,يرى الرأي فلا يخشى أن يخالف فيه من سبقه كوفيا كان أو بصريا, وقد يذكر الرأيين, ثم ينعت أحدهما. كما يدل على تأييده للثاني"[2] ومع إحاطته بآراء المدرستين, فقد كان يختار لنفسه ما يرضاه, و كثير ما نفد إلى أراء جديدة,منها عده((كان وأخواتها))حروفا لأفعال.

-جوز إعمال((إن وأخواتها))في حالة زيادة ما.

-انفرد من النحويين بقوله:إن((أمين))تبنى على الفتح"[3].

[1] المرجع نفسه :ص16

[2] المرجع نفسه :ص19

[3] أبو القاسم الزجاجي الجمل في النحو ,ص15,16.

6-مؤلفاته:

ورد في أنباد الرواة, وبغية الوعاة, وكشف الظنون, و كتاب بروكلمان كثير من أسماء الكتاب التي ألفها أبو القاسم الزجاجي في شتى علوم اللغة. و من الكتب التي عرفناها عنه:

1-كتاب الأمالي: و هو عبارة عن مجموعة أخبار ينتقل القارئ فيها عن تفسير أية من القرآن إلى خبر تاريخي و من شعر إلى ربيعية إلى رثاء ابن أبي الأسود الدؤلي. وللأمالي أكثر من نسخة منها الأمالي الكبرى, و منها الوسطى ومنها الصغرى.

2-شرح مقدمة آداب الكاتب: و هو كتاب شرح فيه الزجاجي خطبة ابن قتيبة في "أدب الكاتب"شرحا عني فيه فباللغة و النحو والصرف.

3-مختصر الزاهر :شرح فيه الزجاجي كتاب "الزاهر" لأبي بكر الأنباري.

4-اشتقاق أسماء الله تعالى و صفاته المستنبطة من التنزيل و ما يتعلق بها من اللغات والمصادر و التأويل. وهو كتاب أحصى فيه الزجاجي أسماء الله تعالى وكل ما يتصل بها من المعنى و اللغة والاشتقاق.

5-الإبدال و المعاقبة والتناظر :كتاب يبحث في تبادل الحروف بعضها مع بعض و تعاقبها وتناظرها.

6-اللامات: جميع فيه مواقع اللامات في القرآن الكريم وكلام العرب.

7-شرح كتاب الألف واللام للمازني.

8-المخترع في القوافي.

9-كتاب الهجاء.

10-كتاب المجموع في معرفة أنواع الشعر و قوافيه.

11- كتاب معاني الحروف:وهذا الكتاب لم ينسبه أحد الزجاجي غير ابن الخير الأشبيلي

12- مسائل متفرقة: وهي إحدى عشرة مسألة جمعها الزجاجي, و بعث بهاني جواب عن سؤال وجه إليه وذكرها السيوطي في الأشباه والنظائر.

لكن لم يطبع مما وصل منها ألينا إلا كتابات، ومازال سائرها ينتظر الجهد والعزيمة لينفض الغبار عنه، ويأخذ مكانة في المكتبات. وهذان الكتابان هما "الجمل" "والإيضاح في علل النحو"، وقد نال شهرة مدوية وذاع حيث هما وعلق عليهما العلماء بالشرح والدرس.[1]

ثانيا: التعريف بكتاب الإيضاح في علل النحو.

1- أقسام الكتاب مقدمته: يتألف الكتاب من مقدمة صغيرة وثلاث وسطرين بابا يضاف إليه مسائل صغيرة متفرقة ألحقها الزجاجي في أخرها.

أما مقدمته فيتعرض الزجاجي فيها لموضوعات عديدة، كضرورة العناية بالمؤلف لأنه صورة لعقل صاحبه يعرضها على الناس، ويتحدث فيها عن سبب وضعه للكتاب وموضوعه، وطريقة معالجته لبحثه فيقول: << وهذا الكتاب أنشأناه في علل، النحو خاصة. والاحتجاج له، وذكر أسراره وكشف المستغلق من لطائفه و غوامضه دون الأصول، لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جدا[2]>> ذاكرا مصادر بحثه، فيذكر أنه استنبط من كتب غيره من العلماء.

وأما أسلوب في معالجة الموضوع فيقوم على الاختصار. وانتقاء لحسن وجوه الكلام. إذا كانت للمسألة منه وجوه عدة، ويتعرض في أخر المقدمة إلى ذكر سبب تسميته بالإيضاح وذكر أقسام الكتاب فيقول:<< وهذا الكتاب ينقسم قسمين: القسم الأول منه في ذكر العلل خاصة والثاني في المسائل المجردة، ليكون أسهل متناولا[3]>>

ويشير شوقي ضيف في تقديمه للكتاب، أن الزجاجي كثيرا ما يدافع عن نفسه وذلك واضح في مقدمة الإيضاح إذ يقول:<< وهناك أمر لست أحب أن يفوتني التنبيه إليه وهو أن الزجاجي كثيرا ما يدافع عن نفسه في كتبه، وهذا أمر واضح جدا في مقدمة "الإيضاح" ولست أدري هل يرجع ذلك إلى شعور الرجل بأن دون سواه؟ أو هو استباق منه ليقطع الطريق على الخصوم؟>> [4]

---

[1] ينظر: إلى القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل، لنحو تحص ارن المبارك، دار النفائس،

[2] أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل، لغو، ص38

[3] المصدر نفسه: ص40

[4] المصدر نفسه: ص10

ويبين الزجاجي أنه إن وضح في الكتاب لنقص فليس ذلك للجهل أو الغفلة، بل الحب في الإيجاز وترك التطوير، فيقول<< فإن نظر فيه الناظر علم ير في لفض الأبواب علة يعرفها أو قد سمع بها فليعلم أن ذلك ليس بجهلنا ولا الإنفاق لنا إياه، لما قصد ذكره، لأن لم نقصد إلى وضع هذا الكتاب في هذا المعنى إلا بعد عناية شديدة بجميع ما نودعه إياه[1]>>

2- أسلوب الزجاجي في الإيضاح: اتخذ الزجاجي طريقة السؤال والجواب مسلكا في طرح أفكاره، إذ يقوم أسلوب كتابة على، الجدال وطرح، البراهين المختلفة لشتى أراء النحويين، وغالبا ما يرجع الزجاجي في عرضه لمختلف المسائل لغوية بذكر رأي البصريين، ويمثله في معظم الأحيان قول سنبوبه، ليتبعه برأي المخالفين، وفي ذلك استرجاع لطريقة الأنباري في كتابة"الأنصاف"، حيث يفصل كل الحجج كلا الطرفين مبتدأ بالحجج الأقوى ثم ليتبعها بالأضعف ليبين في الأخير فسادها وقد يعكس فيقدم الحجج الأضعف ليختم الحديث بإقرار الحجيج الأقوى.

والزجاجي لم يكن كغيره من النحاة الذين حشدوا في تأليفهم كل غريب وتافه من القول فهو ينتقي في ذلك من أدلة النحاة أصلحها مهملا الكثير من القول لا جعلا ولا تقصير منه بل هو الحرص والعناية إذ يقول:<< ثم نجعل ما تذكر في هذا الكتاب منتقي مهذبا غير مائلين إلى التطويل بكثرة الروايات والاختلاف والأسانيد وذكر القائلين، وإذا كان لباب من الأبواب علل قد تكلم عليها العلماء، لم تذكر إلا أجودها وأسدها [2]>>.

3- غاية الكتاب وقيمته: كانت غاية أو غرض الزجاجي من تأليفه الإيضاح البحث في علل، النحو، وتبيان بعض أسراره، إذ يوضح أن العامل الرئيسي في تأليف الكتاب هو عدم وجود بحث مفصل مستقل في العلل إذ كان الحديث عن العلة هو الغاية الرئيسية منه، مع وجود أغراض لم ينبه إليها أبا القاسم في مقدمة كتابة صراحة بل يمكن الوصول إليها أثناء قراءة الكتاب.

ومن هذه الأغراض اعتناؤه بالمبتدئين واهتمامه بهم والتآلف لهم وسعيه إلى تقريب النحو لهم ولو تطلب الأمر منه تغيير الألفاظ. قال:<< والاحتجاجات على ثلاثة أضرب منها ما

[1] أبو القاسم الزجاجي: لإيضاح في علل النحو، ص4.3

[2] المصدر نفسه: ص6

كان مسطرا في كتب البصريين والكوفيين بألفاظ مستغلقة صعبة فعبرت عنها بألفاظ قريبة من فهم الناظرين في هذا الكتاب. فهذبتها وسهلت مراتبها والوقوف عليها[1]>> .

وقد استهدف كذلك ضرورة إتقان النحو والدفاع عن الإعراب. وكما لاشك فيه أن قيمة الكتاب تتناسب والأغراض التي استهدفها، إذ تبرز قيمة حديثه عن اللغة في كون العلل من أبرز عوامل الجدل والنقاش قديما وحديثا. وكان اهتمام الزجاجي بالمبتدئين والتأليف لهم بفرص التقريب والتسهيل دليل على فطنته وسداد خطته، هذه الخطة التي تمثل اتجاه جديد في التأليف يقوم على التفريق بين تأليف علمي عام وتأليف مدرسي تعليمي خاص.

وينفرد الإيضاح عن باقي كتب أصول النحو التي وصلت إلينا بموضوعه المحصور في العلة يقول شوقي ضيف:<< وكتاب الإيضاح قبل ذلك كله من أوائل كتب أصول النحو التي وصلت إلى أيدينا وهو يلقي ضوءا على مرحلة من مراحل التأليف المبكر في هذا العلم. وإذا كان يشترك في هذه الميزة مع سائر كتب الزجاجي وزملائه فإنه ينفرد عنها جميعها في موضوعه. فتحن حتى اليوم لم نطلع على تأليف حصة صاحبه بالعلة[2]>>.

ألقى الزجاجي في الإيضاح ضوءا على الصلة المبكرة بين النحو غيره. من العلوم.مثل الفقه والكلام والمنطق والفلسفة، ما يدل على رغبة الزجاجي في وضع منهج وأسلوب للنحو، إذ يفرق بين ما هو من أوضاع النحو وما هو من غيرها يقول:<< وإنما تذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة هاهنا وليس من أوضاع النحو، لأن هذه المسألة نجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه فلم تجديدا من مخاطبتهم من حيث يعقلون، وتفهيمهم من حيث يفهمون.[3]>>.

[1] أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح، ص 19 / أ

[2] المصدر نفسه، ص 16 (مقدمة الإيضاح)

[3] المصدر نفسه، ص 6 / ب.

4- ملاحظات على كتاب الإيضاح: وهي ملاحظات سطرها شوقي ضيف خلال تقديمه للكتاب. ومما وقف عليه تلك المسائل المجردة التي عدها الزجاجي القسم الثاني من الكتاب، فقد ذكر أن الكتاب قسمان: قسم للعلل وقسم للمسائل، واتبع هذا التقسيم في كتابة فعلا، فنص في أخر قسم العلل على اتهام الكتاب، ثم ألحق به مسائل صغيرة ليست جديرة بأن تنال هذه الأهمية فيتحدث عنها في المقدمة وبذكرها غير مرة في تضاعيف الكتاب.[1]

ويرى شوقي ضيف أنه من الصواب لو رصد الزجاجي في مقدمة كتابه العلة في النحو نشأتها وتطورها، بدل الحرص في الاعتداد بالنفس وحرارة الدفاع. إذ قسم الزجاجي العلل إلى ثلاث: علة تعليمية، قياسية، وجدلية نظرية، يصاحب هذا التقسيم حديث مفصل، وكان الأجدر بالزجاجي لو جعل الكتاب في ثلاث أبواب حسب تقسيمه للعلة، وتحت هذه الأبواب تندرج علل النحو المختلفة ليجمع بذلك بين العلم النظري والتطبيقي العملي.

[1] أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح، ص 16(مقدمته).

الفصل الأول: التعليل النحوي بين النشأة والتطور

I- مفهوم التعليل

1- لغة

2- اصطلاحا

II- نشأة التعليل في القرن الأول هجري:

1- ابن أبي إسحاق

2- عيسى بن عمر

3- أبو عمرو بن العلاء

4- يونس بن حبيب

أولا: مفهوم التعليل وأقسامه.

1-مفهوم التعليل:

أ- لغة: جاء في لسان العرب:<< العلة عل وأعدل أي مرض فهو عليل وعله الله، ولا أعلك أي لا أصابك بعلة. والعلة: الحدث يشغل صاحبه عن حاجته كأن العلة صارت شغلا ثانيا منعه شغله الأول[1]>>

والتعليل عند الخليل هو<< العلة: المرض وصاحبها معتل والعلة: حدث يشغل صاحبها>>.[2]

وجاء في الصحاح:<< سقي بعد سقي وجني الثمرة مرة بعد أخرى[3]>>

ويبين لنا أن المعنى العلة في اللغة العربية يدور حول فعل الشيء مرة بعد آخرة كما ورد في أغلب المعاجم اللغوية، فالعلل هو الشرب الثاني بعد النعمة، وهو الشرب الأول يقال: علل بعد نعمل وعلة أي سقاه السقية الثانية، والعلة المرض وحدث يشعل صاحبه عن وجهه، كأن تلك العلة مارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول.

ب: اصطلاحا: يقول مازن المبارك في تعريفه للعلة:<< هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته من اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة>>.[4]

وذلك معناه أن لكل باب ومبحث في النحو العربي تعليلا يقتضيه وجوده، وهو تقليل ووضعت العرب في عقولها، ثم قامت بتجديده على الواقع، ولولاه لم تم تفسير مختلف الظواهر و الأوجه اللغوية العديدة.

---

[1] بن منظور: لسان العرب، مادة علل، دار لسان العرب بيروت، ج2 ص867.

[2] الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، تح مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي: دار ومكتبة الهلال ج1، ص88.

[3] الجوهري: الصحاح، مادة علل، دار الحضارة، بيروت. ج2، ص50.

[4] مازن المبارك: النحو العربي، المكتبة الحديثة:بيروت، لبنان، ط1، 1965، ص90.

أما حسين السعيد الملخ فيذهب إلى أن التعليل:<< تفسير اقتراني يبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاع، وعلى وجه الخصوص وفق أصوله العامة، فهو تفسير لأن التفسير هو الكشف عن المراد من اللفظ نحويا سواء أكان ذلك ظاهرا في المراد وغير ظاهر، فمن الظاهر تقرير كلمة " زيد" في جملة: «جاء زيد» بأنها فاعل ومن غير الظاهر تعليل عدم جزم (أن) المخففة الناصة للمضارع مع أن الأصل النظري لعملها هو الجزم، بأن شابهت «أن» الناصب للاسم. فنصبت >>.[1] ويشير حسين سعد الملخ في هذا القول إلى أن التعليل النحوي هو التفسير الذي يبين حالة الإعراب أو البناء، سواء أكان ذلك بصفة مطلقة أم خاصة، كما يشير إلى نوعية من التعليل: أحدها ظاهر، أو ما يسمى بالتعليل المباشر، وهو الذي يمثل العلل التعليمية والثاني تعليل غير ظاهر أو ما يسمى بالتعليل غير المباشر.

3- أقسام العلل:

لقيت العلة النحوية عناية فائقة فأفردت لها المؤلفات والبحوث، وتوسعت دائرة الدرس فيها وتشعبت وتناولها البحث النظري المعمق فقسمت العلل إلى أقسام كما فعل ذلك أبو القاسم الزجاجي حيث جاء في الإيضاح:<< إن علل النحو ثلاثة أضرب: علل تعليمية وعلل قياسية وأخرى جدلية نظرية، فمن العلل التعليمية قولنا (إن زيدا قائم) إن قيل بما نصبتم زيدا؟ قلنا بأن، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأننا لم نسمع كل كلام العرب، وإنما سمعنا بعضه فقسنا عليه نظيره. فمن ذلك أن سمعنا العرب تقول: قائم زيد هو قائم، وركب فهو راكب.

عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب.

[1] حسين الخميس سعيد الملح: نظرية التعليل النحوي، دار الشروق، عمان الأردن ط1. 2000 ص29.

أما العلة القياسية فهي أن يسأل سائل عن علة تصف زيد أن في قولنا: (إن زيدا قائم) والجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها صارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فعملت عملة فالمنصوب بها مشبه بالفعل لفظا. فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعول على فاعل.

وأما العلل الجدلية فهي كل ما يعتل به زيادة على ذلك مثلا أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟. إلى الماضية، أم المستقبلية أم الحادثة في الحال؟ وهل شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذلك فرع ثان[1]>>

وواضح أن الزجاجي كان يولي اهتمام أكثر للعلل الفعلية نظرا لفائدتها في التقريب والتوضيح. أما العلل الأخرى فهي زيادة في الشرح والتفسير.

أما جني فقد قسم العلل على أساس من سلامة الحسن والذوق اللغوي فعلل النحو عنده ضربين << أحدهما واجب لابد منه، لأن النفس لا تطبق في معنا غيره والأخر ما يمكن تحمله: إلى أنه على تجسم واستكراه له>>.[2]

أما العلل الأخرى فهي عنده:<< شرح وتفسير وتتميم للعلة الأولى. فكان تكلف جوابا عن هذا تصاعدت حدة العلل. وأدى ذلك إلى هجنت القول وضعف القائل به>>.[3]

بل إن ابن مضاء القرطبي (ت2 59هـ). الذي رفض نظرية العامل وحاول إنكار العلل لم يستطع أن يرد العلة التعليمية حيث قال: << والفرق بين العلل الأول. والعلل الثواني أن العلل الأولى بمفردها تحصل لنا المعرفة بالنطق بالكلام العربي>>.[4]

---

[1] أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ذ5، ض64-65

[2] أبو الفتح بن جني: الخصائص، تح محمد علي التجار، دار الكتاب العربي بيروت 1952 ج1 ط2 ص 173

[3] المصدر نفسه، ج1 ص88.

[4] ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تح شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ط2، سنة 1982 ص153.

فنجده لم يضف شيئا جديدا على ما قاله الزجاجي وابن جني قبل ذلك.وهكذا كانت العلل ثلاثة أنواع منها ما هو ضروري لتحقيق غاية تعليمية وهي التوصل إلى معرفة كلام العرب، ومنها ما تقتضيه الضرورة اللغوية لقياس اللغات على نظائرها عند طلب القاعدة لمجارات كلام العرب وبذلك نكفل للعربية الاستمرار والتطور ومنها ما يتصل بالجدل والنظر و إظهار البراعة في البحث والاستقصاء مما يدل دون ريب على تمكنهم من زمام اللغة أو من أساليب البحث وطرائق النقاش فقد حدا بهم حبهم للغتهم وإخلاصهم لها إلى استعمال كل الوسائل لسد جميع الثغرات واستخلاص أحكامها العامة والفرعية لدفع كل الاحتمالات.

4- التعليل ونشأة النحو:

لقد رافق التعليل النحو وكان مختلطا به كغيره من العلوم والفنون الأخرى إلى تستقل عن غيرها.

وما يؤكد هذا الاقتران. التعليل طبعا بالنحو. عدم فصل الرواة القدامى بينهما فينسبون إلى أبي الأسود الدؤلي (ت 67هـ) وضح أبواب من النحو والتكلم في مسائل، التعليل والقياس يقول ابن سلام اجمحي(ت 232هـ):<< كان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها. أبو الأسود الذؤلي، وإنما فعل ذلك حين اضطرب لسان العرب وغلبت السليقة وكان تراه الناس يلحنون. فوضع باب الفاعل والمفعول، والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم[1]>>

وبشر ابن سلام إلى أن أب الأسود هو واضع العربية والقياس، والقياس لا يكون إلا بالتعليل، لأنه أحد أركانه فيظهر لنا من هذا أن النحو والتعليل نشأ معا.

[1] ابن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، تح محمود محمد شاكر، دار المدني، السعودية د.ط ص12

ويقول السيوطي:<< وكان أول من رسم للناس النحو أيوب الأسد الذؤلي وكان(...) قد أخد ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكان أعلم الناس بكلام العرب وزعموا أنه كان يجيب في كل اللغة>>.[1]

ويمكن أن نسجل اختلاف حول واضع النحو، فهناك من يؤكد أن أبا الأسود هو واضعه، في حين نجد جماعة من للقومين ينسبونه إلى الأمام علي رضي الله عنه كما أشار إلى ذلك ابن النديم في الفهرس[2]

لتتعدد وتختلف في ذلك الروايات فنجد بعض الباحثين وقفوا مشككين حائرين يدعون أن طبيعة عصر آبي الأسود تأبى صدور مثل هذه التقسيمات المنطقية و التبويبات الدقيقة. ليقف هذا التعدد والاختلاف في أشكال هذه الروايات حائلا أمام تصديقها. يقول محمد أمين:<< ومات وصل إلينا من علم هذا العصر في كل فرع علم يتناسب مع الفطرة إما هو تغير أية أو جمع لأحاديث ليس فيها ترتيب ولا تبويب فأما تعريف وإما تقسيم منطقي فليس في شيء مما ضح تقله إلينا عن عصر علي وآبي الأسود[3]>>

نتوصل في النهاية إن أمكننا قول ذلك إنه ورغم تعدد الروايات واختلافها يبقي من المتعارف عليه أن أبي الأسود الذؤلي هو صاحب الأسبقية في وضع الظواهر النحوية، تلك الضوابط التي لم تكن لتوضح إلا بعد أن كانت هناك تساؤلات واستفسارات عن أسباب الإعراب وذلك لتوجيه وتصويب من تتح للحن إلى نطق العرب الصحيح. وبعد هذا الصنيع عملا جليلا لأنه أحاط لفظ القرآن الكريم بسياج يمنح اللحن فيه.

[1] جلال السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها تح فؤاد علي منصور، دار الكتاب العلمية بيروت لبنان ط1 سنة 1998م. 2/ 341.

[2] ينظر الفهرست، عبد الله النديم تح إبراهيم رمضان دار العارف بيروت ط2 1997 ص40.

[3] أحمد أمين: ضحى الإسلام. دار الكتاب، بيروت ، ج2 ص 285.

أ- ابن أبي إسحاق الحضرمي:

يعتبر عبد الله بن زيد المعروف بابن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) أول من علل النحو وكان شديد التجريد للقياس. قال ابن إسلام الجمحي: << كان أول من يعج «فنوء» النحو ومد القياس والعلل>>.[1] وفي رواية أخرى:<< ومد القياس وشرح العلل>> [2]

إذ أول من اشتق قواعده وأول من طرد فيها القياس بحيث بعمل صالح يسمح عن العرب على ما سمع عنهم.

سئل عنه يونس حبيب فقال:<< هو والنحو سواء>> ولم ينقل عن ابن أبي إسحاق كتاب في النحو لكنه عني بالهمزة وبرع فيه[3]

وروى عنه في موضع أخر أنه سأل الحضرمي عن كلمة الصويق حل ينطقها أحد من العرب(الصويق) بالصاد؟ فأجابه نعم قبيلة عمر وبن تميم تقولها ثم قال:<< وما تريد إلى هذا عليك بباب من النحو يطرد وينقاس[4] >>

فلما كانت إجابته على هذا النحو،لاحظنا أنه قد بني هذا القياس على التعليل الذي يفسره وقد تباينت أراء الباحثين في تفسيره التعليل المنسوب لابن أبي إسحاق فقد ذهب جورجي زيدان إلى أنه:<< ذكر أسباب الإعراب >> [5] ويرى عفيف دمشقية:<< أنه محاولة تعليمية المراد منها تمرين الطالب على إعمال فكرة، لإخراج كل فعل مثلا مرفوعا، وكل مفعول به منصوب وكل مضاف إليه مجرور، وهلم جرا، وليس المقصود تلك التي عرفت فيما بعد في النحو بالعلة الأولى والعلة الثانية والعلة الثالثة[6]>>

---

[1] ابن سلام جمحي: طبقات مفعول الشعراء، دار المعارف مصر، ج1 ص14

[2] جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المكتبة العصرية بيروت ج2 ص42

[3] ينظر، البحث اللغوي عند العرب أحمد مختار، ص90

[4] أبو بكر محمد بن حسن الزبيري: طبقات النحويين واللغويين، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، مصر ط1، ص 524.

[5] جورجي زيدان: تاريخ آداب أللفض العربي، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992، ج1 ص42.

[6] عفيف دمشقية، تجديدا لمحو النحو، بيروت دار النشر. ط1 سنة1992، ص123. 124.

واشتهر ابن إسحاق الحضرمي كذلك بتت بعد لزلات الشعراء وتلمسه الأخطاء لهم، وأشهر من تعرض لهم الفرزدق فمن ذلك أنه سأله يوما: كيف تنشد هدا البيت:

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل ألخمر

فقال الفرزدق: «فعولان».فرد عليه ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت: «فعولين؟».

فقال الفرزدق:<< لو شئت أن أسبح لسبحت، ونهض فلم يعرف أحد مراده[1]>>

أي لو نضب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك، وإنما أراد أنهما تفعلان بالألباب ما يفعل الخمر. قال ابن جني: << كان هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر فكأنه قال: وعينان قال الله: أحدثا فحدثنا، أو أخرجا إلى الوجود فخرجتا[2]>>فكلمة:(فعولان) في البيت لبيت خبرا ل(كانتا)، لأن (كان) هنا تامة، لا نحتاج إلى اسم وخبر، وذلك نحو قوله تعالى:<< بديع السماوات والأرض إذا قضى أمرا فإنما يقول له: كن فيكون>>. سورة البقرة:117.

وكانت مراجعته المستمرة له تقضيه، فهجاه بقصيدة يقول فيها:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا.

ولما سمع ابن أبي إسحاق قوله هذا رد عليه فقال:<< وهذا أيضا خطأ، كان يجب أن يقول: مول لا مواليا>>.[3] وذلك لأن كلمة «موال» اسم منصوص، تحذف ياؤه إذا جاء فكرة مرفوعة أو مجرورة.

[1] ينظر أحمد سليمان ياقوت: ظاهر الإعراب، ص64

[2] ابن جني: الخصائص ، الهيئة المصرية العلة للكتاب القاهرة ، مصر، ط4 [د. ت]. 305/3.

[3] أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتاب، بيروت. لبنان، ط8، 2003م، ص91.

ويتبين لنا من هذه المحاورات المتعددة بين ابن أبي إسحاق والفرزدق، مدى القياس في تعليل الظواهر اللغوية وما ينبغي للقاعدة من الاطراد، إذ لا يجوز للشاعر مهما كان فصيحا أن يخرج عليها فتخطئته للفرزدق الذي كان معدودا من الشعراء الإسلاميين الفصحاء في أكثر من موضع، مبنية على التعليل محكم، ونصل إلى هذه الحقيقة حينما نسمح الفرزدق يقول:<< علي أن أقول وعليكم أن تحتجوا>>وما هذا إلا دليل على بيان الحجج، يعني تعليل الأسباب التي أدت إلى حركة الإعراب وطرق التخريج المختلفة التي تتحايل على الخطأ متى تجعله صوابا وحول هذا المعنى يقول الفرزدق: <<قلت هذا البيت ليشقى به النحويون >> ولعلة يريد بشقاء النحويين إعمالهم فكرهم في إيجاد الأسباب أو العوامل التي أدت إلى تلك الأوجه.[1]

ويتضح لنا في الأخير أن ابن أبي إسحاق لم يهتم بالقياس على قواعد النحو فقط بل اهتم أيضا بالتعليل للقواعد تعليله يمكن لها من ذهن تلاميذه،ليفتح بإتباعه هذا المنهج التعليلي المجال واسعا أمام النحاة للاجتهاد وكان عيسى بن عمر الثقفي من الذين تخرجوا على يديه.

[1] نور الهدى عفيصة: التعليل النحوي عند عبد القاهر الجرجاني من خلال كتابه أسرار البلاغة بحث لنيل شهادة الماستر، معهد الآداب واللغات، المركز الجامعي، ميلة، 2013، 2014 ،ص 24.

ب- عيسى بن عمر:(ت 149هـ).

هو عيسى بن الثقفي كنيته أبو سليمان يقول ابن الأنبا ري في النزهة الألباب:<< وأما عيسى بن عمر الثقفي فكنيته أبو سليمان ويقال أبو عمر>>:[1] وهو من موالي خالد بن الوليد المخزومي نزل في تثقيف فنسب إليها، من نحاة, لبصرة كان كفيفا. حالما بالعربية وعزينها حتى في المواقف الصعبة، ومن هذه المواقف ما ذكره أبو حاتم أن الأصمعي قال:<< كان ابن هبيرة أنهم عيسى بن عمر بأن بعض العمال استودعهم مالا فضرب مقطعا نحويا من ألف سوط، فجعل يقول له: ما عندك، فيقول: والله ما كنت إلا أثيابا في أسيفاط قبضها عشاروك*[2]>>

وأصيب يوما وهو في السوق بضيق التنفس، فوقع مغشيا عليه فدار الناس حوله يقولون: مصروع، مصروع، فلما أفاق إلى ازدحامهم فقال:<< مالكم تكأكأتم علي كتكأكئكم ذي جنة، افرنقعوا،* فسمع أحد الجمع وهو يقول: إن جنيه هذا يتكلم بالهندية[3]>>

وقد ترك كتابين هما " الجمع " و" المكمل " وقد مدحهما، الخليل ابن أحمد بقوله:

بطل الغو جسيما كله غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهدا جامع فهما للناس شمس وقمر

ولكن الكتابين فقدا ولم يعثر لهما على أثر[4]

---

[1] أبو البركات الأنباري،نزهة أنه لبا في طبقات الأدباء. تح إبراهيم السمرائي، مكتبة المنار الأردن، ط:3، 1405هـ. 1975م،ص:28.

* المسقط، وعاء،

*افرنقعوا: تنحوا بلغة أهل العين

[2] أبي بكر محمد بن الحسن الزبيري: طبقات النحويين واللغات، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر،ط2، 1119ص41

[3] عبد العال سالم مكرم: الحلقة المفقودة في تاريخ، النحو العربي، مؤسسة الرسالة، سوريا،ط2، 1413، 1993، ص 132.

[4] أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط6، 1988، ص90

وقد سار على نهج شيخه ابن أبي إسحاق يطرد القياس ويعممه، أقيسته ماحكاه سيبويه عمه أنه كان يقيس النصب في كلمة« يا مطر» في قول الأحواض:

سلام الله يا مطرا عليها وليس عليك يا مطر السلام.

على النصب كلمة « يا رجلا » وكأنه يجعل مطرا في تنوينها نصبها كالنكرة غير المقصودة[1]ومن أقيسته في القراءات أنه كان يقرا الآية الكريمة « الطير» وكان يقول على النداء كما تقول: « يا زيد و الحارث» نصب كلمة، لأن يا لا تدخل في النداء على المعرف بالألف واللام.[2]

ويروى أنه كان يخالف جمهور القراء في قراءة الأيد الكريمة:<< قال يا قوم هؤلاء بناتي هن أطهر لكم فاتقوا الله>> « سورة هود75» إذ كان يقرؤها بنصب أطهر على الحال، وجعل« هن» ضمير منفصل[3]

وقد روى سوية عنه أنه كان يلفظ قولهم: «ادخلوا لأول فالأول» برفع الكلمتين الأخيرتين على تقدير أنهما مرفوعتان بفعل مضارع تقديره: « ليدخل » وكأنه لقن تلميذه الخليل والنحاة من بعده فكرة تقدير العوامل المحذوفة التي عمموها في كثير من العبارات[4]

ج: أبو عمر وبن العلاء: (ت 154هـ).

اسمه زبان بن علاء بن عمار بن العربان بن عبد الله بن الحصين التميمي المازني [5] بصري أخد عن ابن أبي إسحاق، عني بإقراء الناس القرآن في المسجد الجامح بالبصرة، قال يونس << لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء واحد لكان ينبغي لقول أبي عمرو بن علاء في العربية أن يؤخذ كله[6]>>

---

[1] شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط:6 ، 1119 ص25.

[2] المرجع السابق، ص26

[3] المرجع السابق، ص26

[4] المرجع السابق، ص26

[5] أبو بكر الزبيري: طبقات النحويين واللغويين، ص:35.

[6] أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص:90

أحد أعلام القراءة والنحو والغة وغريبها قال فيه الجاحظ:<< كان أعلم الناس بالغريب والعربية وبالقرآن والشعر وأيام العرب وأيام الناس>>.[1]

وسئل أبو عمرو بن علاء: هل كانت العرب تطيل؟ قال: نعم، ليسمع منها، وسئل: هل كانت توجز؟ قال: نعم، ليحفظ عنها. وصدر الأمر على الافهام والتفهيم، وخير الكلام ما شكل الزمان.

يقول ابن جني فيه:<< كان ممن نظروا في النحو والتصريف وتدربوا وقاسوا>>.[2] لكن لم يكن هذا هو الجانب الذي شغله، ولعل ذلك هو السبب الذي جعل يسير به لم يرو عنه ولا عن تلاميذه شيئا مهما له في النحو ومسائله، إنما روى عنه بعض الشواهد اللغوية، ولم يأخذها عنه مباشرة، إنما أخدها عن تلميذه يونس بن حبيب وكأنه لم يلقه ولم يجلس إليه. وفي أخباره ما يدل على أنه كان يأخذ بالاطراد في القواعد وينشد في القياس[3]

وقد كان كثيرا ما يتحاور وعيسى بن عمر وقد اختلف معه في قولهم:<< ليس الطيب إلا المسك>> فكان عيسى ابن عمر ينكر الرفع وأبو عمرو يجيزه. وحين تحاجا، قال أبو عمرو له: نمت وأدلج الناس. ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا تميمي إلا وهو يرفع واحتكما إلى الأعراب فشهد والأبي عمرو بن علاء[4]

ورويت له في كتاب النحاة بعض أراء نحوية قليلة. من ذلك كان يرى أنن المرغوبات في قولهم: « حبذا محمد رجلا» تمييز لا حال.[5] وكان يترك حرف« تنشأ » في قوله تعالى:<< وجئتك من سبإ بنبأ يقين>> [سورة النمل:22] وكأنه جعله اسما للقبيلة

[1] شوقي ضيف: المدارس النحوية: ص: 27.

[2] ابن جني: الخصائص، ج1 ص249.

[3] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص27(بتصرف).

[4] أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص90.

[5] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص28.

من موالي بني ضبة، وقد لحق ابن أبي إسحاق وروى عنه، ولد سنة 94هـ و 182هـ، ويظهر أنه اختلف إلى حلقات عيسى بن عمر، وقد لزم أبا عمر بن علاء، ورحلة إلى البادية وسمع عن العرب كثيرا، مما جعل راويا كثيرا من رواة اللغة والغريب، ولعل ذلك ما جعله يضيف كتابا في اللغات. وكانت حلقته في البصرة تغص بالطلاب، وفي مقدمتهم أبو عبيدة اللغوي وسيبويه.[1]

وكان يونس مخالفا للخليل وسيبويه في آراء وتعليلات نحوية عديدة ومن ذلك أن الخليل كان يرى أن الرائد في مثل:«قطع» هو الحرف الأدلة وكان يونس يرى أنه الحرف الثاني.[2]

ويرى بأن جملة أيهم أشد في المفعول به في الآية الكريمة،<< ثم لننزعن من كل شيعه أيهم أشد على الرحمان عتيا>> [سورة مريم: 69] والتقدير لننزعن الفريق الذين يقال فيهم أشد، وقال الخليل أن مفعول ننزع محذوف، وكان يرى أن تصغير قبائل: قبيل فيها يرى الخليل وسيبويه أن تصغيرها: قبيل[3]

ويبد أن التعليل في هذه المرحلة، وهي مرحلة ما قبل كتاب سيبويه،قد أرتبط بالحكم النحوي، فيكون المعيار النحوي مقياسا للصواب وعلة لرد الخطأ واللحن، ولذلك استخدم النحاة في هذه المرحلة علة المعنى، فجاء التعليل اجتهادا من النحاة يدل على قدرتهم على الاستنباط والتأويل.

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص28(بتصرف).

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص28.

[3] المرجع نفسه: ص29.

الفصل الثاني:

التعليل النحوي من القرن الثاني إلى القرن الرابع للهجرة.

1- التعليل النحوي في القرن الثاني للهجرة.

2- التعليل النحوي في القرن الثالث للهجرة.

3- التعليل النحوي في القرن الرابع للهجرة.

أ- تأثير المنطق في تعليل الدخول.

ب-تأثير المنطق في تعليل الفقهي.

ج- ابن السراج.

1- التعليل النحوي في القرن الثاني للهجرة.

ويتمثل التعليل النحوي في هذه المرحلة بما وصل إلينا من أثار نحوية من عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى في حدود 175هـ وحتى نهاية القرن الثالث الهجري ولاعتبار أن الخليل لم يخلف أو يصلنا منه مؤلفا في النحو، فإن خير ما يمثل هذه المرحلة كتاب تلميذه سيبويه الذي على نحو من امتلاءاته وتوجيهاته << فجمهور ما يصور سيبويه في الكتاب أصول النحو والتصريف وقواعدها إنما هو من صنيع أساتذة، ويتضح ذلك في محاوراته. التي لا تكاد تنتهي مع تلميذه والتي تدور حولها مصطلحات النحو والتصرف وأبوابها>>.[1]

إذ يرى الدكتور حسين خميس الملخ أن كتاب سيبويه يتخذ شكل البحث الميداني المعتمد على الاستقراء الناقص ففيه نماذج من الاستقراء ووصف للمستقرأ أو تقعيد له والتعليل للوصف والتقعيد.[2]

فقد كان التعليل قبل مجيء الخليل تحليلا لا يتجاوز تبرير القواعد إلى التأثير فيها بالتغيير والتبديل حتى مجيئه اعتدل واستوي علم النحو في صورته التي ثبتت مع الزمن، فقد كان يتبع كل ما يستنبطه من الأحكام بالعلل يقول الزبيدي في ذلك:<< استنبط من علل النحو ما لم يستطبه أحد وما لم يسبقه إلى مثله سابق[3]>>

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص49.

[2] حسين الخميس سعيد الملخ: نظرية التعليل النحوي، ص 51.

[3] حسين الملخ: نظرية التعليل النحوي ص 48.

ومن أمثلة النماذج التي نسوغها في التعليل من خلال كتابة سيبويه قوله:<< وخشيت بصره فالصدر في موضع النصب، والباء قد عملت ومثله[قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم[1]]إنما هو كفى الله، ولكن بما أدخلت الباء أي يصدره عملت والمواضع موضع والمعنى عن نصب وهذا قول الخليل رحمه الله[2]>> وري سيبويه عن الخليل تردد المنادى والأعراب فقال:<< وزعم الخليل«رحمه الله» أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبد الله ويا أخانا، والنكرة حيث قالوا يا رجلا صالح حين طال الكلام، كما نصبوا هو قبلك، وهو بعدك، ورفعوا المفرد، كما رفعوا قبل وبعد وهو صنعهما واحد، وذلك قولك يا زيد،يا عمروا التنوين في المفرد، كما تركوه من قبل[3]>>.

ويتضح لما من خلال التعليلات الخليل أنه كان يعقد تناظر بين النصوص، وذلك من خلال جمعه بين النظير ونظيره الذي يشبهه، كما فعل بين المنادى والظرف في تعليلاته على حشية اللغوي، وعلى ما نطقت به العرب مبتعدا عن التعقيد يؤمن أن تعليلاته هذه من اختراعه هو وليس للعرب بها علم عندما نطقت بكلامها ويقول الزجاجي في هذا المقام:<< ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد الفراهيدي –رحمه الله – سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ قال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرض موقع كلامها، في عقر علله، وإن لم ينقل ذلك عنها واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته[4]>>.

[1] سورة العنكبوت الآية 51

[2] أبو بشر عمر بن عثمان بن فنبر، الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخنجي القاهرة ج1ض48

[3] أبو سيبويه: الكتاب، ج2 ص183.

[4] أبو القاسم الزجاجي الإيضاح في علل النحو، ص65، 66.

أما فيما يخص تعليلات سيبويه فنجده يهتم بكثرة القياس<< لقياس الشبه على شبهه والنظير على نظيره، ويورد الأمثلة الكثيرة والشواهد المستيقظة من كلام العرب الفصحاء وهذا ما يؤكد مازن المبارك في كتابه النحو العربي إذ يقول: إن كان سبويه فصل في حركة التعليل فصل في التوسع والإكثار مما كان نزرا قليلا شيوخه المتقدمين[1]>>

ومثال تعليلات سيبويه قوله:<< والجزم في الأفعال تطير الحبر في الأسماء ومن ثم لم يظهروا الجازم، كما لم يظهروا الجار>>.[2]

ويذكر في موضوع أخر:<< لا يجوز أن تقول: لم زيد يأتك، فلا يجوز أن تفصل بينهما–يعني لم– وبين الأفعال بشيء كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر وبين الأسماء بالأفعال، لأن الجزم نظير الجر>>.[3]

وانتهت لحماية المختص بما يختص به يلجأ سيبويه إلى تعليل عدم جر الأفعال وعدم جر الأسماء فيقول:<< وليس في الأسماء جزم لتمكنها، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم نهابة، ونهابه الحركة، وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال>>.[4]

كما نجده يعلل لإعراب المضارع وتسميته باسمه بأنه يضارع أو يشابه اسم الفاعل في معناه، ووقوعه موقعه بقوله:<< فأنك تقول: إن عبد الله ليفعل كما تقول: إن عبد الله الفاعل في ما تريد من معنى، وأيضا فإنك تلحق به لام الابتداء كما ألحقتها باسم الفاعل في نفس العبارتين المذكورتين وهي لا تدخل إلا على الأسماء ويمتنع دخولها على الأفعال الماضية وبهذا كله استحق المضارع أن يجرب وأن يدخل على أخره الرفع والنصب والجزم>>.[5]

---

[1] مازن المبارك النحو العربي ص63.

[2] سيبويه: الكتاب،ج3 ص9.

[3] المصدر نفسه.ص ن.

[4] المصدر نفسه.ص ،5 6.

[5] المصدر نفسه.ص261.

ونجد له كذلك تقليل حول حذف خبر المبتدأ بعد لولا يقوله:<< ولكن هذا يعني الخبر حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام>>.[1]

وأجاز سيبويه أن تقول:<< الذي يأتي فله درهم، لأنه في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل الجزاء>> [2]

وما يلاحظ على تعليلات سيبويه اعتماده على منهج التناظر والمراعاة سباق الحال وكثرة الاستعمال والمعنى.

2- التعليل النحوي في القرن الثالث للهجرة:

وكانت التحليلات النحوية خلال هذا القرن غير بعيدة عن التعليلات سبويه إذ نجد من خلفه كالمبرد والفراء والسرافي... وسنعرض لتعليلات المبرد كعينه من تعليلات هذا القرن، وهو إمام البصرة لحصره وعمود من أعمدة هذه المدرسة ولد بها سنة(210هـ)، لزم أبا عمر الجرمي يقرأ عليه كتاب سيبويه.

ويعد المبرد أخر أئمة المدرسة البصرية المهمين، ذكره ابن جني فقال:<< يعد جليلا في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا وهو الذي نقلها وقررها وأجرى الفروع والعلل و المقاييس عليها.[3]

[1] المصدر نفسه، ج 2، ص 129.

[2] سيبويه: لكتاب، ج1، ص39، 140

[3] ابن جني: سر صناعة الإعراب: ج1 ص130.

وهنا نجد قد علل مشابهة المضارع باسم الفاعل بكونه يأتي في معناه ويقبل دخول لام الابتداء كالأسماء، فستحق بذلك هذا الشبه، وأصبح معربا كالأسماء وغير مبني كالماضي والأمر .

وللمبرد صفات كثيرة منها<< نسب عددان وقحطان>>،<< ما اتفق لفظه واختلف معناه بين القرآن المجيد>> وكتاب«الفاضل»، << المقتضب في النحو>> «الإشقاق» وكتابة «التصريف».[1]وكتب أخرى.

ومن يرغب في البحث عن الأصول التي كان يرجع إليها المبرد في وضع أرائه النحوية والصرفية يجدها نفس الأصول التي اعتمدها أئمة مدرسة قبله، فهو غني بالتعريف وبالعوامل والمعمولات والسماع والقياس والتعليل وهذا ما سنتطرق إليه في حديثنا ونسوق نماذج من تعليلاته.

ومن هذه النماذج تعليله مجيء الإعراب في آخر الكلم دون أو أنها وأوسطها وذلك بقوله:<< لم يعقل لمجيء الإعراب أولا، الآن الأول تلزمه الحركة ضرورة الابتداء، لأنه لا يبتدأ إلا بتحرك، ولا يوقف إلا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب لأن الحركتين لا تجتمعان في حرف واحد، ولما فات وقوعه أولا يمكن أن يجعل وسطا،لأن أوساط الأسماء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية، فأوساطها مختلفة فلما فات ذلك جعل أخرا بعد كمال الاسم بنائه وحركاته>>.[2]

وكان يعلل تسكين الفعل في مثل«ضربن» و«يضربن» بأنه لو لم يسكن لا جمع أربعة متحركات، إذا الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وفي الوقت نفسه علل لتحريك نون النسوة المتصلة بالفعل بأنها لو لم تحرك لم اجتمع ساكنان وكأن سكون ما قبلها سبب حركتها وعلل لبناء «الآن » على الفتح لمصاحبة أداة التعريف لها دائما>>.[3]

---

[1] شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص123.

[2] شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص 131.

[3] المرجع نفسه، ص 132.

وقف المبرد في كثير من تعليلاته مخالفا لسيبويه من ذلك أنه خالفه بسبب قبوله قول الخليل خاليا من التعليل، وذلك حيث سأل سيبويه الخليل:<< هل يجوز كما أنك على كما أنت هنا؟ فقال لا، لأن أن لا تبتدئ في كل المواضع قال المبرد:<< وهذا كلام لا وجه له إذ لم يوضح الموضع الذي لابتدأ فيه بعلته>>.[1]

وكان سيبويه يصغر إبراهيم وإسماعيل على بريهم وسهيل وصغرها المبرد على أبرية وسميع، لأن الهمزة أصلية وليست زائدة، لأنها لا تزيد أولا إلا بعدها أربعة أحرف أما الميم تحذف، لأنها آخر الكلمات أخر كلمة بحذف كثيرا في الخماسي حين يصغر لتصغير سفرجل على سيفريج >>.[2]

3- تأثير المنطق في التحليل النحوي:

تعود جذور تأثير النحو العربي بالمنطق اليوناني إلى القرون الأولى لتقعيد النحو وقد انقسم الباحثون حول هذه المسألة إلى ثلاثة فرق، فالأولى منهم يرى أن النحو العربي تأثر مباشرة بالمنطق الأرسطي إذ نجد السيرافي (ت 368) في مناظرته الشهيرة التي جرت بينه وبين متى بن يونس لاينكر خلالهما فضل المنطق على النحو العربي إذ يقول: << والنحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية والمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة ولكن الخلاف بين اللفظ المعنى، أن اللفظ طبيعي والمعنى عقلي>>.[3]

[1] سيبويه، الكتاب ص58

[2] المصدر نفسه، ص ن.

[3] ليلة مزوز: الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة. ص55.

وفريق ثاني ينفي وجود هذا التأثير ومن هؤلاء أحمد مختار عمر الذي ينفي وجود أي تأثر نحو عربي بالمنطق إذ يقول:<< ويبدو أن أولئك المواعين برد كل ما هو عربي إلى أصل أجنبي هم تلك الفئة من الباحثين التي تستنكر على العقلية العربية الاستلال الفكري، وينفي منها الأصالة العلمية ويبدوا أيضا أن ذلك دليلا على نقله من نحو أمة أخرى>>.[1]

وثالث يذهب إلى أن النحو العربي تأثر بالمنطق لكن هذا التأثر لم يكن مباشرة وإنما كان بارزا في بعض قضايا النحو.

ويبدوا أن المجال الذي أدخل النحو في هذا الأثر المنطقي هو فقيه اللفظ والمعنى وهذا ما يتضح من خلال قول السر في السابق وفي المقام ذلته يقول أبو حيان التوحيدي (ت 414ه):<< أن جل نظر المنطقي في المعاني وجل نظر النحوي في الألفاظ... وإن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني[2]>> كما يعد منتصف القرن الثالث هجري مرحلة إتفق فيها الباحثون على أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق خاصة في مبحث الحدود ومباحث أخرى كمبحث العلة ومبحث الاستدلال، ففي مبحث الحد نجد هذا التأثير واضح وذلك في حد الاسم وذلك نحو نصف القرن من عصر الزجاجي، حيث قال عن ابن كيسان(ت 299ه) الذي قد حد الاسم بحد منطقي:<< وحده في الكتاب المختار بمثل الذي ذكرناه من كلام المنطقين [3]>>

---

[1] أبو حيان التوحيدي: الامتناع(المقايسات) والمؤسسة،ط ن، تحقيق حسن السندوبي، ل، ت، ن، مصر، ص122.

[2] أحمد مختار: البحث اللغوي،ص.

[3] سليمان بن علي الضيحان: الاعتراض المنطقي على الحد الدخول، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات(العدد السابع). محرم ، 1433ه، 2012ص 17.

مبحث العلة فلم يكن تأثيرها بارزا خاصة في عهد بن أحمد الفراهيدي في القرن الثاني بالمنطق إلا أنها انبطق عنها في القرن الرابع هجري تأثيرا مباشرا لا مجال لإنكاره وفي ذلك يقول أحمد أمين:<< وكان للمنطق سلطان كبير على الحقول في العصر العباسي وكان من جراء ذلك أن اصطحبت طريقة الجدل، والبعث والتعبير والتعليل صبغة غير التي كانت تعرف من قبل[1]>>

فلمنطق قد أعطى للنحاة بعدا جديدا في النظر والتعليل ويتضح ذلك من خلال استعمال المقولات والاصطلاحات الفلسفية.

ومن أثار الظاهرة في تأثير المنطق بالتعليل النحوي استعماله للمقدمات الصورية إذ نجد أن ابن الحاجب (ت 646هـ) يستدل على أن الحرف لا يشكل مع الاسم وحده الجملة المفيدة يقول:<< أذا علمنا أن الجملة هي التي تترك من كلمتين أسندت أحدهما إلى الأخر وعلمنا أن وضع الحرف لا يسند ويسند إليه، وعلم بهاتين المقدمتين أن الحرف والاسم لا ينتظم منها كلام>> [2] فابن الحاجب جعل، من المنطق الصوري وسيلة في التعليل امتناع تشكل الجملة من الاسم والحرف وهذه الوسيلة لم تضف قاعدة جديدة وإنما برهنة على صحتها صوريا.

كما تخص بالذكر الرماني (ت 384هـ) الذي يعد من الأوائل الذين مزجوا بين النحو والمنطق من خلال استخدامه لمصطلحات في التعليل النحوي وهذا بارز في شرحه لكتاب سيبويه الذي يعد تطبيقا وضعا ولافتا للمنطق ومصطلحاته.

[1] منحى الإسلام. ج، ص175.

[2] حسن الملخ: نظرية التعليل،ص 175.

إذ يرى في ذلك الأستاذ طه الراوي يقول :<< أن الرماني أول من مزج النحو بالمنطق[1]>>، إذ كان الرماني كثيرا ما يعلل أحكام النحو بعلل منطقية ويعرضها عرضا منطقيا يقول في كتابه لشرح الكتاب لسيبويه في باب الاستثناء:<< الذي يجوز في الاستثناء بالا إجراؤه على وجهين: التسلط والإلغاء فالتسلط في الإيجاب كقولك، سار القوم إلا زيدا، والإلغاء في النفي لأنه يصح فيه تفريغ الحامل لما بعد إلا كقولك: ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد، فالعامل بمنزلة لو لم تكن إلا معه فهي ملغاة من الإعراب، دخولها كخروجها فيه، إلا إنها لمعناه في إخراج بعض من كل على هذه الجملة فالمسلطة هي الوضعية في الإيجاب والملغاة هاهنا من العمل وتسليط العمل وهي على أصلها في النفي، فكذلك إلا هي ملغاة من التسليط وهي على معناها في الاستثناء، وإنما كان الإيجاب أحق بالتسليط على العمل لأنه يصح فيه أعم العام، وإنما تصح فيه الوسائل، وهي على معاني كثيرة إذا تركت لم يدل الفعل على شيء منها ولا يعارض هذا أخص الخاص في الإيجاب لأن أخص الخاص لا يستثني منه، وإنما كانت إلا للتعديل في سار القوم إلا زيدا لأنك لو قلت: سام القوم زيدا، لم يكن له معنى، كما لو قلت: مررت زيدا لم يكن له معنى فإذا قلت: مررت بزيد، صار له معنى>> [2]وما يبدوا لنا من هذا النص أن الرماني قد كان له تأثرا واضحا بالمنطق وذلك من خلال ألفاظ " أعم العام " "أخص الخاص" وهذا ما يبين أن الرماني قد سار على نهج المناطق وذلك في مراتب الاستثناء التي هي درجات العموم ودرجات الخصوص.

[1] طه الراوي: تاريخ علوم اللغة العربية، ط1، مطبعة الرشيد، بغداد 1949 ص132.

[2] دليل مزوز الأحكام النحوية بين النحاه وعلماء الدلالة ص55، 56 .

غير أن بعض الباحثين يرون أن المنطق فكان له الأثر السلبي على النحو العربي حيث شكر النحويون بخطورة إقحام المنطق في النحو والمقاس التي جرها عليه وفي هذا المقام يرى الزجاجي بالقول:<< أن ما يستقيم مع مقاييس المنطقين ومذهبهم قد لا يصح على الأوضاع النحويين الآن غرض النحويين الأساسي هو ضبط اللغة من اللحن وتقريب ذلك للمتعلمين بأسهل الطرق لا العناية بصورة الفكر دون مادته ومعناه>>.[1]

وهنا نلاحظ أن الزجاجي يرفض ربط النحو بالمنطق لأن النحو يبحث في الأساس على وضع قاعدة نحوية وضبطها وتقريبها بأسهل السبل للمتطلعين لها، أما المنطق فهو يخطى الأهمية القصوى لصورة الفكر.

وقد عاب الكثير من النحاة أيضا على عبد الله الرماني مزجه النحو بالمنطق فيقول الفارسي(ت 377) فيه:<< إن النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء[2]

ونجد أيضا مازن المبارك الذي يعيب على الرماني اصطناعه للمنطق في شرحه لكتاب سيبويه يقول:<< ... والحق أن الرماني معقد النحو وعلى الأسلوب .... وإن المناطق لم يكن في النحو وسيلة إيضاح وتقريب ولكنه كان قالبا توضح المادة النحوية أو تصاغ وفق متطلباته.[3]>>

وهذا لا يعني أن النحاة في استعمالهم أساليب المنطق ومزجه بتعليلاتهم النحوية قد أساء للنحو، بل إن المنطق قد كان وسيلة إيضاح في رصد القواعد اللغوية وتعليلاتها.

[1] جنان التميمي: الحدود النحوية في الثرات (كتاب التعريفات للجرجاني) نموذجا، شبكة اللغويات العربية، 2008 ص78.

[2] المرجع نفسه ص ن.

[3] ياقوت الحموي: معجم الأدباء ج14 ص14.

4- تأثر التعليل النحوي بالتعليل الفقهي:

إن الحديث عن العلل النحوية وعلاقتها بما يربطها بالعلوم الأخرى ومدى التأثير الذي سار في مسلكها، يجرنا الحديث عن علاقتها بالعلل الفقهية، إذ نجد قربا شديد بينها وبين العلل النحوية، إذ كان تأثرها بها أكثر منها من العلل المنطقية والكلامية، خاصة في بداية نشأتها ثم إن التعليلات القيمة التي نحبها في كتاب سيبويه وغيره من كتب النحو العربي تؤكد أن النحاة قد تأثروا بلفقها في مناهجهم – خاصة في مسألة التعليل- حيث أبدعوا في ذلك ولم يكونوا مجرد مقلد بن قاصرين وما يثبت هذا التأثر ما نجده في أبواب العلة النحوية التي هن نفسها في العلة الفقهية مثل العلل الموجبة، والعلل الموجزة، وتخصيص العلة وتعارض العلل وغيرها حيث نجد أن ابن حني قد صرح في باب الدور والوقوف منه على أول رتبة حيث قال:<< هذا موضع كان أبو حنيفة«رحمه الله» يراه ويأخذ به، وذلك أن تؤدي الصنعة إلى حكم ما، مثله مما يقضي التغيير، فإن أنت غيرت صرت أيضا إلى مراجعة مثل ما منه هربت، فإذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة>>.[1]

كما يبرز أيضا هذا التأثير في أن النحاة قد استفادوا من تجربة الفقهاء وفي هذا يقول سعيد الأفغاني:<<... ثم الفقهاء أخيرا في موضعهم للنحو أصولا تشبه أصول الفقه، وتكلموا في الإجهاد فيه كما تكلم الفقهاء وكان لهم طراز في بناء القواعد على السماع والقياس والإجماع كما بني الفقهاء استنباط أحكامهم على السماع والقياس والإجماع وذلك واضح من أثار العلوم الدينية في العلوم اللغة[2]>>.

[1] محمد العباس: النحو العربي بين التأثير والتأثر، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أربد، شارع الجامعة الأردن 2014 ص441.

[2] سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 1414هـ 1994، ص104، 105

وفي قول أخر :<< ثم جاء السيوطي في المائة العاشرة يؤلف كتاب(الاقتراح) ويذكر أنه<< بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه(...) فإن بينهما مالا هاء به لأن النحو معقول من المنقول، كما أن الفقه معقول من المنقول...[1]>>.

وإذا نظرنا في قضية العلاقة الموجودة بين علم أصول الفقه وعلم أصول النحو فإننا لابد لنا أن نقف أمام مسألة التعليل والتي هي محور دراستنا إذ نجد أيضا مما يربط هذين العلمين: مسالك العلة التي تعد جسر تفاعل بين علم أصول الفقه وعلم أصول النحو.

– مسالك العلة في أصول الفقه هي:<< الإجماع، والنص الصريح، والإيماء، والسر والتقسيم والإخالة، والشبه، والثوران، والطرد وتنقيح المناط، وإلغاء الفارق>>.[2]

– مسالك العلة في أصول النحو:<< الإجماع، والنص الصريح، والإيماء، والسر، والتقسيم، الإحالة، والشبه والطرد، الثوران، والمناسبة وإلغاء الفارق>>.[3]

ونلاحظ أن مسالك العلة عند النحاة مستنبطة من مسالك العلة لدى الفقهاء وهذا ما يثبت التأثير الواضح بين العلل الفقهية والعلل النحوية.

ومما أثبته الباحثين أن أصول النحو وفوادح العلة فيها إنما منقولة عن أصول الفقه<<أن فوادح العلة في أصول النحو هي منقولة عن أصول الفقه>>. [4]

وهذا ما أثبته أيضا محمود أحمد النحلة في " أصول النحو العربي" بقوله:<< المصلحة في أصول الفقه غاية تلخصها عبارة «لا ضرر ولا ضرار »والفائدة في أصول النحو غاية يمكن تلخيصها في عبارة«لاحظ أو لا لبس » فهما يستمدان من مصر واحد هو المنهج الإسلامي[5]>>.

---

[1] سعيد الأفغاني: في أصول النحو،ص101، 102

[2] حسن الملخ: نظرية التعليل ص 169.

[3] محمد سالم صالح: أصول النحو دراسة في فكرة الأنباري دار السلام القاهرة، لا لطبعة الأولى، 1427ه 1999 م ص 102

[4] على أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع– القاهرة– 2002 ص 235.

[5] محمود أحمد النحلة: أصول النحو العربي، دار العلوم العربية بيروت لبنان الأولى– 1407ه 1987م ص10

وفي موضع أخر يقول:<< أثر العلة النحوية أمهر من أن ينكر فقد وقفت بها في المرحلة الأول عندما ما هو واقع من الظواهر اللغوية، لتكون وسيلة لتبرير الحكم النحوي وقبوله وكان لها الفضل في تحديد مسالكها وشروط سلامتها والقواعد فيها>> [1] وإذا نظرنا إلى ما ذكرناه سابقا فإننا نلمح مدى التأثير والتفاعل الموجود بين علم أصول الفقه وعلم أصول النحو والإستفاد التي حضي بها النحاة عن الفقهاء وهذا واضح من خلال مسالك العلة ومباحثها وفوادحها والكثير من الأمور لا يسع الحديث عنها لاتساع مجالها.

ج- ابن السراج:

هو أبوبكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، كان أحد علماء المذكورين بالآداب وعلوم العربية، وقد أصبحت معظم المراجع التي ترجمت ابن السراج أنه مات يوم الأحد بثلاث ليال بقين من ذي الحجة منه 316هـ ببغداد>>.[2]

واعتنى ابن السراج بتصنيف مادة النحو، وكان مؤلفا أشد الولع بالتعليل فلا يصدر حكما إلا كان معللا له، ويتبين لنا منهجه من خلال توزيعه لمسائل كتابه «أصول النحو» ببيان أضرب التعليل، فهو عند على ضربين مختلفين في الغاية والمذهب الأول الغايب منه تعلم اللغة، والضرب الثاني غايته الدلالة على فصل العربية وحكمتها يقول في ذلك:<<

واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقول: لم صار الفاعل مرفوعا، والمفعول منصوبا ولم إذا تحركت الياء والواو كان ما قبلهما مفتوحا قلبنا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج من حكمتها في الأصول التي وضعها، تبين لها فضل هذه اللغة، على غيرها من اللغات وقد وفى الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع>>.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص16.

[2] ابن سراج: الأصول في النحو: ص10،15.

[3] المصدر نفسه، ج1 ص35.

فهو يقصد من التعليل التعليم، والعلل التعليمية هي التي تحتاج إليها المتعلم لفهم الكلام المنجز نحو: رفع الفاعل ونصب المفعول.

والعلل العلمية التي تبحث في أصول الكلام المعتبرة نحويا، بأسباب وأحكام مجردة في مجال النظام النحوي فالنوع الأول تعليمي، والنوع الثاني دال عل شكلته الأصول النظرية الجارية في العربية، ولم يتعرض ابن السراج للنوع الثاني بالتفصيل وفي كتابه يقول في ذلك:<< وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب وإجاز>>.[1] ويتضح لنا أن منهج ابن السراج في التعليل منهج تعليمي بحث، فهو يهدف من تعليله إلى تعليم اللغة عن طريق الربط بين ظواهرها المتعددة، فالعلة عنده تفسير للوقائع اللغوية، والغاية من العلة عند ابن السراج هي الرغبة في تبسيط القواعد النحوية والتأكيد عليها في ذهن المتعلم.

والدارس لمنهج ابن السراج في التعليل يميز بين نوعية من العلل: العلل الصرفية، والعلل النحوية، وهي مايهمنا في هذا المقام إذ سلك ابن السراج في تعليلاته النحوية مسالك عدة منها التعليل العقلي والتعليل اللفظي الحسي ثم التعليل القياسي.

أ- التعليل العقلي: إذ حاول ابن السراج خلاله تقديم مسوغ عقلي وسبب منطقي لما يصونه من أحكام نحوية فكان يهدف من وراء هذه التعليلات إثبات هذه الأحكام وتأكيد صحتها ومنطقيتها>>.[2]

[1] دليلة مزوز: الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، ص130

[2] أحمد مطر العطية: ابن السراج ومذهبه في النحو، الصحوة للنشر والتوزيع القاهرة 1430هـ 2009م، ط1، ص 205، بتصرف.

ومن ذلك تعليله عدم جواز الابتداء بالنكرة فقال:<< إنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه معنى للمتكلم به، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم أو رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائما أو حالما>>.[1] ثم يعلل الجواز الابتداء بالنكرة إذا وصفت فقال: << فإذا قلت رجل من بني فلان، أو رجل من إخوانك أ وصفة بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائدة>>.[2]

وقد اعتمد ابن السراج في تعليله هذا على قضية عقلية، إذا كان من الطبيغي أن يكون السامع عندما يخبر عن الشيء يعرف به لكنه يجعل بعض تفصيلاته فيجئ الخبر ليزيده معرفة بذلك الأمر، لكن إذا كان السامع يجل الأمر تماما، وجاء الخبر استغربه، فلا يكون هناك فائدة من ذلك الخبر بني على شيء مجهول تماما عند السماع وأصل الكلام وضع الفائدة والإبانة، ولكن النكرة التي أوصف، يصبح لها تصور في ذهن السامع وعندئذ يكون الأخبار عنها منطقيا جائزا.

ومن تعليلاته العقلية أيضا تعليله عدم إلغاء الأفعال المتحدية إلى ثلاثة مفاعيل بخلاف الأفعال المتعدية: إلى مفعولين التي يجوز فيها الإلغاء يقول:<< ولا يجوز الإلغاء في هذه الباب كما جاز في الباب الذي قبله لأنك إذا قلت: علمت وظنت وما أنتبه ذلك فهن أفعال غير واصلة، فإذا قلت« أعلمت» لأنك إذا ظننت >> فإنما هو شيء وضح في نفسك لاشئ فعلته وإذا قلت: أعلمت فقد أثرت أوقعته في نفس غيرك[3]>>.

[1] المرجع نفسه ص 206، بتصرف.

[2] المرجع نفسه ص 206.

[3] أحمد مطر العطية: ابن السراج ومذهبه في النحو، ص.

والمتأمل في هذا التعليل يتضح له تأثر ابن السراج كل الوضوح، فهو يجعل الأفعال التي يتكون من ضمير المتكلم ووجدناه غير مؤثرة في السماع لأن المتكلم لا يقصد من ورائها إلا التعبير عنها يختلف في داخله، ويعكس الأفعال الأخرى التي تحدث أثرا في نفس المستمع.

ب- التعليل اللفظي الحسي: وهو ينطلق في تناول لهذا المسلك في التعليل من ثلاثة اتجاهات رئيسية: الأول يعتمد فيه على بنية الكلمة وصياغتها اللفظية والثاني الخفة والثقل والاتجاه الثالث الفرق[1].

ج- تعليل القياس والمشابهة: وهو تعليل الظاهرة اللغوية قياسا على ظاهرة أخرى ومن تعليلاته ابن السراج في هذا النوع تعليله بناء الاسم المنادي:<< وأما السبب الذي أوجب بناء الاسم المفرد فوقوعه موقع غير متمكن، ألا ترى أنه قد وقع موقع المظهرة والمكنيات، الأسماء إنما جعلت للغيبة، لا تقول: قام زيد وأنت تحذف زيدا عن نفسه، إنما تقول فمن يا هذا، فلما وقع زيد وما أشبهه بعد(يا) في النداء موقع أن والكاف وأنتم، وهذه مبنيات لمضارعتها الحروف بني[2]>>. فهو يعلل بناء المفرد العلم في النداء قياسا على الأسماء المبنية كالمضمرة والمكنيات، ومن تعليلاته التي يعتمد فيها على المقايسة والمشابهة مع مالا ينصرف من الصرف قال: << وإنما مع مالا ينصرف لشبهه بالفعل، كما أعرب من الأفعال ما أشبه الاسم فجميع مالا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام وأضيف جر في موضع الجر، وإنما فعل به ذلك لأنه دخل عليه مالا يدخل على الأفعال وما يؤمن معه التنوين، ألا ترى أن الألف واللام لا يدخلان على الفعل وكذلك الأفعال لا تضاف إلى شيء وأن التنوين لا يجمع مع الألف واللام والإضافة[3]>>.

---

[1] المرجع نفسه ص 216.

[2] المرجع نفسه ص 224.

[3] أحمد مطر العطية: ابن السراج ومذهبه في النحو، ص 225.

وفي تعليله هذا يرجع ظاهرة الأسماء التي لا تنصرف إلى مشابهتها الأفعال ومن المعلوم أن الأفعال لا يدخلها التنوين، فلما شابهن هذه الأسماء الأفعال امتنعت عن التنوين، ولكن عندما تدخل الألف واللام على هذه الأسماء أو عندما تضاف إلى غيره من الأسماء تكون قد فرضت شبهها لأفعال.

الفصل الثالث: مظاهر وسمات التعليل النحوي عند الزجاجي.

1- القول في علل النحو:

أ- العلة التعليمية.

ب - العلة القياسية.

ج - العلة النظرية الجدلية.

2 -العلة في تسمية النحو.

3- علة ثقل الفعل وخفة الاسم.

4- علة امتناع الأسماء من الجزم.

5 - علة امتناع الأفعال من الخفض

التعليل النحوي عند أبي القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي من خلال كتابه الإيضاح في علل النحو كنموذج تطبيقي عن العلل المسار في الكتاب اخترنا منها وهي كالتالي:

1- الباب الخامس: القول في علل النحو.

2- الباب الرابع عشر: العلة في تسمية النحو.

3- الباب الثامن عشر: علة دخول التنوين في الكلام ووجهه.

4- الباب التاسع عشر: علة ثقل الفعل وعفة الاسم.

5- الباب العشرون: علة امتناع الأسماء من الجزم.

6- الباب الواحد العشرون: علة امتناع الأفعال من الخفض.

1- القول في علل النحو:

وقد جعلها الزجاجي ليست موجبة وعلى ثلاثة أوجه وفي هذا يقول:<< أقول أولا إن علل النحو ليست موجبة وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة لأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك، الطريق وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية>>.[1]

أ- العلل التعليمية:

إن هذا النوع من العلل يسمى بالعلل الأول وفيها يقول الزجاجي:<< فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب وأكل فهو أكل وما أشبه ذلك وهذا كثير جدا وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم>>.[2]

وهنا يؤكد الزجاجي أننا لم نسمع دخن ولا غيرنا كل كلام العرب لفظا وإنما سمعنا بعضا منه فقسنا عليه ما شبهه، وتحليل الزجاجي هنا قائم على القياس، ومبني على استقراء الواقع الغوي الذي من خلاله تتحقق غاية النحو.

ويكمل الزجاجي تحليله للعلة التعليمية بالقول:<< فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيدا قائم، إن قيل: بم نصبتم زيدا؟ قلنا بإن قيل: لم تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونعلمه...>>.[3] وفي هذا القول يبين الزجاجي كيف«أن» تنصب الأسم والخبر وكان له وجهة تعليمية وبذلك ضبط كلام العرب.

---

[1] الزجاجي: الإيضاح في علل النحو: ص64.

[2] المصدر نفسه، ص ن.

[3] المصدر نفسه، ص ن.

ب- العلل القياسية:

وهذا النوع من العلل يسمى بالعلل الثواني وفيها يقول الزجاجي:<< فأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيدا، بأن في قوله إن زيدا قائم: ولم وجب أن تنصب«إن» الاسم؟ فالجواب عليه فأعملت إعماله لما ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول، فحملت بها مشبه بالفعل لفظا فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو: ضر أخاك محمد وأشبه ذلك>>.[1] ونلاحظ هنا أن الزجاجي قد جعل العلل القياسية تحمل بعضه على بعض لشبه لفظي أو معنوي إذ تجمع بين المقياس عليه في عملية القياس النحوي وبين أنه وجب النصب بأن لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى فعول فحملت عليه فعملة عمله، ويسمى ابن سراج العلة القياسية بعلة العلة.

ج- العلل الجدلية النظرية:

ويسمى هذا النوع من العلل أيضا بالعلل الثلث أو بعلة علة العلة وهو ثالث نوع من العلل جعله الزجاجي في باب علل النحو وفيه يقول: << وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب «إن» بعد هذا مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ بالماضية أم الحادثة في الحال، أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟ (وحين) شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها قيم مفعوله لأنه هو الأصل وذلك فرع كان؟ إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول وأي قياس اطراد لكم في ذلك؟ (...) وكل شيء اعتل به المسؤول جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر>>.[2]

[1] الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص64.

[2] المصدر نفسه ص ن .

وفي هذا القول نرى أن الزجاجي قد جعل كل حلة بعد العلة القياسية كالبحث في وجه الشبه بين إن والفعل الذي قد صارعته في العمل ولم شبهت بالفعل الذي قذم مفعوله على فاعله وإلحاقها بالفروع دون الأصول وبأي فعل من الأفعال شبهت وفي هذا الصدر يقول الأنباري في الإجابة عن الأسئلة الجدلية بالقول:<< فيجاب عن ذلك بقولنا: أوجه مصارعتها للفعل خمسة: 1- مبنية على الفتح كالفعل الماضي

2- أنها على ثلاثة أحرف كغالب الأفعال في العربية

3- أنها تلزم الأسماء كما تلزم الفعل الأسماء

4- أنها تتصل بنون الوقاية كما يتصل الفعل بها

1- أنها متضمنة معنى الفعل فمعناها حققت[1]>>

وفي ذلك أيضا يقول الزجاجي في كتابه الجهل:<<كل فعل رأيته خرج عن أصله، لا سؤال فيه، وكل فعل رأيته معرب فقد خرج عن أصله العلة لحقته، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة متى تعرفها>>.[2]

2- العلة في تسمية المحو

وفي هذا الباب يبين لنا أبو القاسم الزجاجي جذور علم النحو وبدايته لأولى وسبب تسميتها من خلال محاولة أبي الأسود الدؤلي وفي ذلك يقول << إن سأل سائل فقال: ما السبب في تسمية هذا النوع من العلم نحوا ولم حكم به؟ قيل له: السبب في ذلك ما حكي عن حق أبن الأسود الدؤلي أنه لما سمع كلام المولدين بالبصرة من أبناء العرب، أنكر ما يأتون به من اللحن لمشاهدتهم الحاضرة وأبناء العجم، وأن إبنه له قال له ذات يوم:

[1] ينظر الأنباري: أسرار العربية، دار الأرقام بن الأرقام [د ب] ط1، 1991ص 92، 93.

[2] الزجاجي: جمل الرسالة ص260.

يا ابن ما أشد الحر فقال لها: الرمضاء في الهاجرة يا بنية أو كلاما نحو هذا،(...) فقال لها: فقولي إذا ما أشد الحر ثم قال لله، فسدت ألسنة أولادنا وهم(...) فوضع كتابا فيه جمل العربية ثم قال لهم أنحو هذا النحو أي أقصدوه، والنحو القصد فسمي لذلك نحوا>>.[1]

وهنا يبين لنا الزجاجي أن السبب في تسمية هذا النوع من العلم نحوا هو ما روي عن أبي الأسود الؤلي ومحاولته في ذلك وأنه الواضع والمؤسس الأول لهذا العلم بوضعه كتابا يحوي فيه جهل العربية، وبإعطائه التعريف لهذا العلم وأن السبب في ذلك لحماية هذه اللغة من اللحن الذي لحق بها لما اختلط العرب بالأعاجم وفساد ألسنتهم.

3- علة دخول التنوين في الكلام ووجوهه:

وفي هذا الباب نرى أن الزجاجي قد بين لنا علة دخول التنوين في الكلام وأوجهه من خلال تبيانه لمعاني التنوين مستشهدا في ذلك أو في تبرير علته برأي سبويه والفراد وبعض الكوفيين ويقول الزجاجي في ذلك:<< أعلم أن التنوين يدخل في الكلام لثلاثة معان إحداهما الفرق بين المتمكن الخفيف في الأسماء، وبين الثقيل الذي ليس يتمكن >> ويعلل الزجاجي ذلك بقول سبويه الذي يقول: << والتنوين علامة لأمكن عندهم، وتركه علامة كما يستثقلون، فجعله سبويه فارقا بين المتصرف من الأسماء وغير المتصرف وجعله لازما للمتصرف لخفته>>.[2]فالزجاجي يبين أن من أولى المعاني التنوين هو الفرق بين المتمكن الخفيف وبين الثقيل من الأسماء.

كذلك يستشهد الزجاجي في إثبات علته أيضا إلى قول الفراد الذي يقول:<< التنوين فارق بين الأسماء والأفعال، فقيل له: فهلا جعل لازما لأفعال؟ فقال: الأفعال ثقيلة والأسماء خفيفة

[1] الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ض89.

[2] المصدر نفسه، ص 97.

فجعل لازما لأخفف[1]>> وما نلاحظه أن الزجاجي قد جعله علة التنوين ودخولها في الكلام في أحد المعاني لها اللازم لأخفف وبين أن الأفعال ثقيلة والأسماء خفيفة فكان لها اللزوم لخفتها.

وكذلك استعان الزجاجي برأي بعض الكوفيين من أجل تبيان أحد معاني التنوين بقوله:<< وقال بعض الكوفيين، التنوين فاصل بين المفرد والمضاف وهذا أحد المعاني التي يدلها لها التنوين.

والمعني الثاني أن يكون عوضا من محذوف من الكلمة، وذلك قولك هؤلاء جوار وسوار وغواش وقواص، وذلك أن التنوين في هذا الجنس عوض من نقصان البناء، ولذلك صار لازما>> (1) وهنا جعل الزجاجي المعنى الثاني للتنوين وذلك من خلال رأي بعض الكوفيين وهو أن يكون عوضا من محذوف أي أن يكون التنوين قد عوض من نقصان البناء.

أما المعنى الثالث فيقول الزجاجي فيقول:<< والمعنى الثالث الذي يدخل التنوين من أجله هو أن يكون فارقا بين الأسماء التي في أواخرها زوائد من الألفاظ الأعجمية نحو عمرويه وبكرويه وسبويه وما أشبه ذلك، لأن هذه الأسماء لما جاءت في أواخرها ألفاظ البست في كلام العرب استثقلوها[2]>> ومما سبق ذكره يتبين لنا أن الزجاجي قد علل دخول التنوين في كلام وأوجهه من خلال تبيان معاني التنوين مستشهدا برأي سبويه والفراد وبعض الكوفيين فكانت معاني التنوين ثلاثة كما ذكرها الزجاجي:

1- الفرق بين المتمكن الخفيف من الأسماء وبين الثقيل الذي ليس يتمكن

2- أن يكون عوضا من محذوف

3- أن يكون فارقا بين الأسماء المعرفة والنكرة خاصة في بعض الأسماء.

---

[1] الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ض97.

[2] المصدر نفسه، ص ن.

4- علة ثقل الفعل وخفة الاسم:

ذهب الزجاجي في تعليله لهذه المسألة إلى أن الفعل أثقل من الاسم لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكننا من الأفعال متخذا من قول البصريين علة في ذلك:<< الفعل أثقل من الاسم. الآن الأسماء هي الأولى. وهي أشد تمكنا من الأفعال، لأن الأسماء يستغنى بعضها ببعض عن الأفعال كقولك، الله ربنا، ومحمد نبينا، وزيد أخوك، والفعل لا يستغني عن الاسم، ولا يوجد إلا به[1]>>

وكشف بعضهم عن هذا المعنى أبين من هذا فقال:<< وجه ثقل الفعل وخفة الاسم أن الاسم إذا ذكر فقد دل مسمى تحته، نحو: رجل وفرس ولا يطول فكر السامع فيه، والفعل إذا ذكر لم يكن بدمن الفكر في فاعله، لأنه لا ينفك، ويستحيل وجوده من غير فاعل[2]>>وقالوا<< ولذلك صارت النكرات من الأسماء أخف من المعارف، لأنه إذا ذكر الواحد منها دل على مسمى تحته، بغير فكر في تحصيله بعين، وإذا ذكر الاسم المعروف فلا بد من الفكر في تحصيله دون سائر من يشركه فيه، إلا ترى أنك إذا قلت جاءني رجل، فليس للسامع فكر في تحصيله، لأنه واحد من جنس، وإذا قلت: جاءني محمد، ذكرت واحدا معروفا فسبيله أن يحصله بعينه من سائر من قد يشركه في التسمية، وإلا لم يكن لذلك معنى>>.[3]

أي أن الأسماء أخف من الأفعال لأن الاسم إذا ذكر يدل على مسمى ولا يحتاج فكر السامع التركي في فهمه على خلاف ذلك الفعل فيستحيل وجوده من غير فاعله فلكل فعل فاعل.

---

[1] أبو القاسم الزجاجي: الايضاح في علل النحو، ص100.

[2] المصدر نفسه، ص ن.

[3] المصدر نفسه، ص ن.

كما استدل برأي مجموعة من النحويين الذي يذهب إلى أن خفة الاسم راجعة إلى دلالته على مسمى تحته، وثقل الفعل راجع إلى دلالته على الفاعل ونلمس ذلك في قولهم:<< إنما خفة الاسم لأنه لا يدل على المسمى الذي تحته وثقل الفعل لدلالة على الفاعل، والمفعول والمفعولين والثلاثة، والمصدر والطرفين من الزمان والمكان، والحال وما أشبه ذلك>>.[1]

كما اتخذ من رأي الكسائي والفراد كعلة لإثبات هذه المسألة والقائل ب:<< الاسم أخف من الفعل لأن الاسم يستقر في الفعل والفعل لا يستند في الاسم[2]>>.

وكذلك قول الثعلب:<< الأسماء أخف من الأفعال، لأن الأسماء جوامد لا تتصرف، ولأفعال تتصرف. فهي أثقل منها>> [3]

وما نستخلصه في التعليل الزجاجي لهذه المسألة وقوفه على نقاط متخدا من قول البصريين وقول الكساني والفراد وثعلب علل عليها وهي: الفعل خفيف والاسم ثقيل ل:

- الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكننا من الأفعال.
- الاسم يدل على مسمى تحته نحو: رجل وفرس.
- الفعل إذا ذكر لم يكن بد من الفكر في فاعله.
- الاسم يستتر في الفعل والفعل لا يستتر في الاسم.
- الأسماء جوامد لا تتصرف والأفعال تتصرف.

[1] أبو القاسم الزجاجي: الايضاح في علل النحو، ص101.

[2] المصدر نفسه، ص ن.

[3] المصدر نفسه، ص ن.

5- علة امتناع الأسماء من الجزم:

لا تجزم الأسماء لخفتها ولزوم التنوين إياها، هذا ما ذهب إليه الزجاجي في تطرقه لهذه المسألة وعلل لها بقول سبويه الذي يذهب فيه إلى أن الأسماء لا تجزم لخفتها ولزوم التنوين إياها، فلو جزمت سقطت منها الحركة والتنوين يقول سبويه:<< وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة[1]>>

وذكر كذلك قوله:<< وأعلم أن الأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكننا، فمن ثم لم يلحقها الجزم والسكون>>.[2] أي أن الأفعال جزمت لثقلها فخففت بالجزم لأنه حذف، أما الأسماء فكانت أحمل للخفض لخفتها ليعتدل الكلام بتحقيق الثقل.

كما علل ذلك برأي الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن الأسماء لم تجزم لخفتها وجاءت الأفعال مجزومة لثقلها وأورد الزجاجي قولهم:<< لم تخفض الأفعال لثقلها، ولم تجزم الأسماء لخفتها ليعتدل الكلام>>.[3]

كما اتخذ من قول بعض البصريين والكوفيين القائل:<< لم تجزم الأسماء لاستحالة دخول الأدوات الجازمة عليها، لأن الأدوات الجازمة إنما هي للنفي أو للنهي أو الجزم أو الأمر، وما أشبه ذلك، ودخولها على الأسماء غير سائغ، فامتنعت من الجزم لذلك[4]>>

ويتلخص رأي الزجاجي في هذه المسألة في: كون عدم جزم الأسماء يعود لخفتها ولزوم التنوين إياها وعلل هذا الرأي بقول سبويه وبعض أراء البصريين والكوفيين، ولكون الأدوات الجازمة يستحيل دخولها على الأسماء لأنها غير مستساغة معلل ذلك بقول كذلك برأي بعض الكوفيين والبصريين.

---

[1] أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص102.

[2] المصدر نفسه، ص 106

[3] المصدر نفسه، ص ن.

[4] أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص106.

6- علة امتناع الأفعال من الخفض:

اتخذ الزجاجي فيما يخص هذه المسألة كذلك قول سبويه:<< ليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس لذلك في هذه الأفعال>> [1] كعلة لما ذهب إليه والذي يرى بأن جميع الناس يعتمدون على قول سبويه في تعليل هذه القضية وكل علة يؤتى بها إنما هي شرح وإيضاح لأكثر لقول سبويه يقول الزجاجي:<< هذا الذي يعتمد عليه الناس في امتناع الأفعال من الخفض، وكل علة تذكر بعد هذا في امتناع الأفعال من الخفض، فإنما هي شرح هذه العلة وإيضاحها أو مولدة منها، وليس فيها زيادة معنى بوجه ولا سبب، لا في مذهب البصريين ولا الكوفيين[2].>>

ويرى الزجاجي أن يبويه قصد بقوله:<< ليس في الأفعال المضارعة جر الأفعال المضارعة دون غيرها والمضارعة عنده لأفعال التي في أولها زوائد يقول الزجاجي في الإيضاح:<< أما قوله: ليس في الأفعال المضارعة جر، فالمضارعة عنده في الأفعال المستقبلة التي في أوائلها الزوائد الأربع، الهمزة والياء والنون والتاء، كقولك: أقوم ويقوم وتقوم وتقوم والمضارعة المشابهة، وإنما سماها مضارعة لأنها ضارعة الأسماء التي أشبهتها، ولذلك أعربها وإنما قال: وليس في الأفعال المضارعة جر فقصدها دون سائر الأفعال لأن كل فعل سوى المضارع عنده مبني غير معرب، وإنما كان في ذكر الجر والجر إعراب، ولما كان إعرابا وكانت الأفعال سوى المصارعة مبنية غير مستحقة للإعراب[3]>>

ويرى أن سبويه علل امتناع الأفعال من الخفض بكون<< المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال[4]>>

---

[1] المصدر نفسه، ص 107.

[2] المصدر نفسه، ص ن.

[3] أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص106.

[4] المصدر نفسه، ص 107

وشرح الزجاجي ذلك بقول:<< أن المجرور مضاف إليه، واقع موقع التنوين، لأن زيادة في الاسم يقع آخرا، والأفعال لا يضاف إليها فامتنعت الخفض.

ويرى الزجاجي أن التقريب هذا القول هو أن يقال:<< لم تخفض الأفعال، لأن الخفض لا يكون إلا بالإضافة والإضافة إلى الأفعال مستحيلة فامتنعت من الخفض لذلك[1]>>

كما أتخذ الزجاجي قول الأخفش:<< لم يدخل الأفعال جر، لأنها أدلة، وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه، وأما زيد وعمرو وأشباه ذلك، فهو الشيء بعينه، وإنما يضاف إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدل عليه، وليس يكون جر في شيء من الكلام إلا بالإضافة >>.[2]

وشرح الزجاجي قول الأخفش هذا بقوله<< ليس الجر في الأفعال لأنها أدلة، فهو كما ذكرناه من أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين، فهي أدلة على فاعليها، وفي حروفها دليل على الحدث، وفي أبنيتها دليل على الزمان، وفي المتعدي منها دليل على المفعول[3]>>

ثم يذكر:<< أما قوله: وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه، فكلام غير مشكل ولا محتاج إلى تفسير، لأن كل ذي عقل يعلم أن الدليل على الشيء غيره، أما قول: وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه، وبين قوله: وأما زيد وعمرو وأشباه ذلك فهو الشيء بعينه؟ وإنما غرضه أن يخبر أن الإضافة إلى الفعل غير ممكنة لأنه دليل على الفاعل والمفعول والحدث، والإضافة إنما تكون إلى الفاعل أو المفعول أو الحدث ولا تجوز الإضافة إلى ما دل على هذه الأشياء وهو الفعل: لأن الدليل على الشيء غيره، ولا تجوز الإضافة إلى الدليل والمراد به المدلول عليه>>.[4]

---

[1] المصدر نفسه، ص ن.

[2] المصدر نفسه، ص 109.

[3] أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص110.

[4] المصدر نفسه، ص ن.

ويذكر قول آخر للأخفش لعلة على امتناع الأفعال من الخفض وهو:<< لا يدخل الأفعال الجر، لأنه لا يضاف إلى الفعل، والخفض لا يكون إلا بالإضافة ولو أضيف إلى الفعل، والفعل لا يخلو من فاعل، وجب أن يقوم الفعل وفاعله مقام التنوين، لأن المضاف إليه يقوم مقام التنوين، وهو زيادة في المضاف كما أن التنوين زيادة، فلم يجز أن نقيم الفعل والفاعل مقام التنوين لأن الاسم لا يحتمل زيادتين ولم يبلغ من قلة التنوين وهو واحدة أن يقوما مقامه، كما لم يعتل الاسم لألف وللام مع التنوين وهذه علة جيدة[1].>>

وتتلخص علل الزجاجي لهذه المسألة في قول لسبويه والأخفش والتي مفادها أنه ليس في الأفعال المضارعة جر لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس لذلك في هذه الأفعال، كما لا يدخل الأفعال الجر لأنها أدلة ولأنها لا يضاف إلى الفعل والخفض لا يكون إلا بالإضافة.

[1] المصدر نفسه، ص111.

خاتمـــــــــــــــــــــة

خاتمة :

لعل ما ينبغي قوله في ختام هذا البحث أو نخطه هي جملة النتائج التي توصلنا إليها وتتلخص في النقاط التالية:

1 . ربط النحاة التعليل بالنحوَّ إذ أجمع المؤرخون و الرواة على أنّ العلة النحوية رافقت البدايات الأولى لنشأة النحوّ، ولم يفصلوا بين هذين العلمين بل جعلوا منطلقهما واحدا.

2. العلَّة في اللغة تأخذ معنى المرض والشرب بعد الشرب, والحديث الذي يشغل صاحبه, و التعليل هو التفسير والتعليل لم يكن أصلا في النحوّ وإنما أصله الفقه و المنطق, و بعدها انتقل إلى النحوّ.

3. والعلة كذلك هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم ,وهذا يعني أنّ لكل مبحث في النحوّ العربي تعليلا يقتضيه وجوده,يتم من خلاله تفسير مختلف الظواهر اللغوية العديدة ,وباختلاف لمذاهب النحوية تختلف هذه العلل فقد يكون للشيء الواحد علتان أو أكثر.

4. أهم الشخصيات التي تطرقت للتعليل منذ جذوره الأولى,وهي مرحلة ما قبل سيبويه ونجد ابن أبي إسحاق الحضرمي ,الخليل بن أحمد الفراهيدي ,عيسى بن عمر الثقفي ,وأبي عمرو بن العلاء و يونس بن حبيب.

5. ازدهر التعليل النحوّي في القرن الثالث مع المبرد ازدهار وانتشارا كبيرا وأصبح شموليا.

6. شهد القرن الرابع الهجري استقلال التعليل و انفراده بالبحث والتأليف ,إذ اكتفى النحاة قبل هذا بتفسير الظاهرة اللغوية وباختلافها,ومن أشهر هذه المؤلفات:كتاب الإيضاح في علل النحوّ لأبي القاسم الزجاجي,وكتاب أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني..الخ.

7. اتسم التعليل النحوي عند الزجاجي بجعله علل النحوّ ثلاثة أضرب:العلة التَعليمية , القياسية و العلة النظرية الجدلية,إذ امتاز بسهولة أسلوبه وطريقة شرحه وهي طريقة سؤال جواب.

8. لم يكن كتاب الإيضاح جديدا بكلّ ما فيه فكثير من النحاة صنعوا صنيعه ,لكن أفراده للعلة بالتأليف هو الجديد على ما جاء به سابقيه من النحاة.

9. اتخذ الزجاجي من حكاية أبي الأسود الذؤلي حول كلام المولدين علة في تسمية النحوّ بذلك .وعلل دخول التنوين في الكلام ووجوهه برأي سيبويه و الفراء ورأي بعض الكوفيين. و اتخذ من رأي الأخفش و سيبويه علة في تعليل مسالة امتناع الأسماء من الخفض .و ما هذه العلل إلا نماذج من العلل التي تعرض لها الزجاجي في مؤلفه.

وفي الأخير لا يسع من هو في مقامنا هذا سوى حمد المولى عزّ و وجل وشكره على أعانته لنا على استكمال هذا البحث وبلوغ هذه النقطة منه,و التوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف "س.مزهود" على قبوله الإشراف على هذا البحث وعلى أعانته وتوجيهه لنا.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا :الكتاب العربية:

1 .علي أبو المكارم,أصول التفكير النحوي، الدار الغريب للطباعة و النشر و التوزيع ,القاهرة ,2002.

2 . محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري,,دار السلام ,القاهرة,1427،1999.

3 . محمد أحمد النحلة، أصول النحو العربي, ,دار العلوم العربية,بيروت لبنان,ط1،1407 ،1987.

4 . أبو البركات الأنباري، أسرار العربية , ,دار الأرقم ابن أبي

الأرقم,ط1،1989.

5 . ابن السرج ،الأصول في النحو, ,تحق:عبد الحسين الفتلي,مؤسسة الرسالة,بيروت ,لبنان,[د ط],[د ت].

6 . دليلة مزور,بين النحاة وعلماء الدلالة، الأحكام النحوية،

7 . سليمان بن علي الضحيان ،الإعتراض المنطقي على الحد النحوي, ,مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات العدد7،1433،2012.

8 . أبو القاسم الزجاجي، إيضاح في علل النحو, ,تحق:مازن المبارك,دار النفائس,بيروت,لبنان,ط3،1979.

9 . أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب,عالم الكتب,بيروت,لبنان,ط8،2003م.

10 . جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، بغية الوعاة مع طبقات اللغويين والنحويين, ،المكتبة العصرية,بيروت لبنان,ج2.

11 . جورجي زيدان، تاريخ آداب العربية, ,دار مكتبة الحياة,بيروت,لبنان,ج1،19921.م.

12. طه الراوي، تاريخ علوم اللغة العربية, ,مطبعة الرشيد,بغداد,ط1،1949م.

13. عفيفة دمشقية، تجديد النحو العربي, ,دار النشر,بيروت,لبنان,ط19921م.

14. أبو القاسم الزجاجي ،الجمل, ,تحق:علي توفيق الحمد,مؤسسة الرسالة,دار الأمل,أربد,الأردن.

15. عبد العال سالم مكرم ،الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي،,مؤسسة الرسالة,بيروت,لبنان,ط،1413ه، 1993م.

16. جنان التميس، الحدود النحوية في التراث, ,شبكة اللغويات العربية,2008م.

17. الخصائص,ابن جني،تحق:محمد علي النجار,دار الكتاب العربي,بيروت,لبنان,ط2،ج،1952م.

18. ابن مضاء القرطبي ،الرد على النحاة, ،تحق:شوقي ضيف،دار المعارف,ط1982،2م.

19. أحمد مطر عطية ،ابن السراج و مذهبه النحوي في النحو، ،الصحوة للنشر و التوزيع،القاهرة،مصر، ط1، 2009،1430م.

20. أحمد أمين، ضحى الإسلام،,دار الكتاب،بيروت,لبنان,ج2،

21 . ابن سلام الجمحي ،طبقات فحول الشعراء ،تحق:محمود شاكر،دار المدني السعودية،[د ط].

22 . أبو بكر محمد بن حسين الزبيدي، طبقات النحويين و اللغويين،تحق:محمد أبو الفضل إبراهيم،مكتبة الخارجي،مصر،ط1.

23 . سعيد الأفغاني، في أصول النحو،مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية،1994 ه ،1414.

24 . عبد الله النديم ،الفهرست، ،تحق:إبراهيم رمضان،دار المعارف،بيروت،لبنان،ط2، 1997م.

25 . أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر ،الكتاب،تحق:عبد السلام محمد هارون,مكتبة الخانجي,القاهرة،مصر،ج1،ط1407،3ه،1977م.

26 . شوقي ضيف، المدارس النحوية،دار المعارف,القاهرة،مصر،1999م.

27 .جلال الدين السيوطي ،المزهر في علوم اللغة و أنواعه،تحق:فؤاد علي منصور،دار الكتاب العلمية،بيروت ،لبنان،ط1998،1م.

28 . محمد العباس، النحو العربي، بين التأثير و التأثر،عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع،أربد، الأردن،ط1،2014م.

29 . أبو البركات الأنباري، نزهة الألباب في طبقات الأدباء، ،تحق:إبراهيم السامرائي,مكتبة المنار،الأردن،ط14053ه،19853م.

30. حسن الخميس الملخ ،نظرية التعليل النحوي، ،دار الشروق ،عمان الأردن،ط20001م.

ثالثا: المعاجم و القواميس:

1 . الجوهري، الصحاح، ،مادة 5علل،ج2،ص140،دار الحضارة،بيروت لبنان.

2 . الخليل بن أحمد الفراهيدي ،العين، ،تحق:مهدي المخزوي وابراهيم السامرائي،دار و مكتبة الهلال ،ج1.

3 . ابن منظور لسان العرب، ،دار اللسان العرب،بيروت،لبنان،ج2.

4 . ياقوت الحموي ،معجم الأدباء، ،تحق:إحسان عباس،دار الغرب الإسلامي،بيروت ،لبنان،ط1،1993م.

رابعا: الرسائل و الأطروحات:

1 . نور الهدى عفيصة ، التعليل النحوي عند عبد القاهر الجرجاني من خلال كتابه أسار البلاغة،

،بحث لنيل شهادة الماستر,معهد الأدب و اللغات، المركز الجامعي ،ميلة،2014،2013م.

فهرس المحتويـــــــــات

فهرس المحتويات

مقدمة.....أ

مدخل.....4

الفصل الأول:التعليل النحوي النشأة والتطور.....14

أولا:مفهوم التعليل وأقسامه.....15

ثانيا:التعليل ونشأة النحو.....18

ابن أبي إسحاق الحضرمي.....20

عيسى بن عمر.....23

أبو عمرو بن العلاء.....24

الفصل الثاني. التعليل النحوي من القرن الثاني إلى القرن الرابع الهجري.....27

أولا: التعليل النحوي في القرن الثاني و الثالث الهجري.....28

التعليل في القرن الثالث الهجري.....31

ثانيا:تأثير المنطق في التعليل النحوي.....33

ثالث: تأثر التعليل النحوي بالتعليل الفقهي.....38

ابن السراج.....40

الفصل الثالث:سمات ومظاهر التعليل عند أبي القاسم الزجاجي.....45

القول في علل النحو.....47

العلة في تسمية النحو كذلك.....49

علة دخول التنوين في الكلام ووجوهه.....50

علة ثقل الفعل وخفة الاسم.....52

علة امتناع الأسماء من الحزم.....54

علة امتناع الأفعال من الخفض.....55
خاتمة.....59
قائمة المصادر و المراجع.....61
فهرس المحتويات..... 65